مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

# متطلبات نجاح لجان المصالحات الشعبية فى المجتمعات المحلية كمدخل لحل النزاعات دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

# Requirements for success of popular reconciliation committees in local communities as approach to resolving conflicts: A study from perspective of community organization

**أ.م.د/ محمد بدر صابر علي**

استاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع – كلية الخدمة الأجتماعية

جامعة أسيوط

**DOI**: 10.21608/fjssj.2025.351548.1285 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_407869.html
**تاريخ إستلام البحث:** ٢٠٢٤/١٢/٤م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/١/١١م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/١/٣٠م
**توثيق البحث**: علي، محمد بدر صابر. (٢٠٢٥). متطلبات نجاح لجان المصالحات الشعبية فى المجتمعات المحلية كمدخل لحل النزاعات دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢٠،ج.(٧),ص-ص:١٣٧-١٨٦.

٢٠٢٥م

**المجلد**: العشرون. . . **العدد**: السابع. يناير ٢٠٢٥م.

مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

# متطلبات نجاح لجان المصالحات الشعبية فى المجتمعات المحلية كمدخل لحل النزاعات دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

**المستخلص:**

تعد قضية إنتشار النزاعات والخلافات بمختلف أنواعها بين أفراد وجماعات المجتمع، من القضايا الهامة التى تؤثر بالسلب على برامج التنمية المجتمعية، وتهدف أجهزة الدولة وهيئاتها الرسمية على العمل على نبذ النزاع والخلافات فى المجتمع ككل، ولكن مع إنتشار النزاعات على مستوى المحافظات والمدن المصرية، برز دور لجان المصالحات الشعبية الموجودة فى المحافظات والمدن، لحل وفض النزاعات بين أفراد وفئات المجتمع، ومع إعتماد لجان المصالحات على الخبرة المكتسبة من الأجيال السابقة فى فض النزاعات، إستهدفت هذه الدراسة تحديد المتطلبات الأساسية التى يجب أن تتوافر فى لجان المصالحات الشعبية لكى تكون أكثر قدرة وفاعلية فى فض وحل النزاعات، وتم ذلك من خلال الأعتماد على منهج المسح الإجتماعى لأعضاء لجان المصالحات الشعبية بمركز ديروط، بمحافظة أسيوط وبلغ عددهم (٢٤) عضو، وتوصلت الدراسة الى أن أهم المتطلبات الواجب توافرها فى لجان المصالحات الشعبية جاءت بالترتيب كما يلى: المتطلبات القيمية فى المرتبة الاولى بمتوسط حسابى بلغ (١,٩٨) والمتطلبات المادية فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (١,٩٦)، وفى المرتبة الثالثة المتطلبات المهارية بمتوسط حسابى (١,٦٧)، والمتطلبات المعرفية فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (١,٦٢)، وفى المرتبة الاخيرة المتطلبات الاتصالية بمتوسط حسابى (١,٤٣)، وأكدت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتوافر المتطلبات بلجان المصالحات ظهر بمستوى قياسى متوسط، مما يستدعى العمل مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية، لتدعيم لجان المصالحات الشعبية بالمقومات والمتطلبات المناسبة حتى تكون أكثر فاعلية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى

**الكلمات المفتاحية:** متطلبات، لجان المصالحات الشعبية، النزاعات.

# Requirements for success of popular reconciliation committees in local communities as approach to resolving conflicts: A study from perspective of community organization

**Abstract:**

Spread of conflicts and disputes between individuals and groups in society is one of the important issues that negatively affect community development programs and the stability and

cohesion of society. The state's agencies and official bodies aim to work to reject conflicts and disputes in society as a whole. However, with the spread of conflicts at the level of Egyptian governorates and cities, the role of popular reconciliation committees in governorates and cities has emerged to resolve and settle conflicts between individuals and groups in society. With the reconciliation committees relying on the experience gained from previous generations in resolving conflicts, this study aimed to identify the basic requirements that must be available in popular reconciliation committees in order to be more capable and effective in resolving and resolving conflicts. This was done by relying on the social survey method of members of popular reconciliation committees in Dayrout Center, Assiut Governorate, whose number reached (24) members. The study concluded that the most important requirements that must be available in popular reconciliation committees came in the following order: value requirements in first place with an arithmetic average of (1.98) and material requirements in second place With an arithmetic mean of (1.96), in third place are skill requirements with an arithmetic mean of (1.67), and cognitive requirements in fourth place with an arithmetic mean of (1.62), and in last place are communication requirements with an arithmetic mean of (1.43). The results of the study confirmed that the general level of availability of requirements in reconciliation committees appeared at a record average level, which requires working with governmental and civil bodies and institutions to support popular reconciliation committees with appropriate components and requirements so that they are more effective in resolving disputes in the local community.

**Keywords:** requirements, popular reconciliation committees, conflicts.

**أولا: مشكلة الدراسة:**

تهدف المجتمعات البشرية فى كل دول العالم إلى تحقيق التنمية والتقدم والرفاهية لأفرادها، وأصبحت القوى البشرية من أهم العناصر لتحقيق ذلك من خلال إستثمار قدراتها المختلفة، وأضحت قضية التنمية في الدولة النامية، من القضايا الملحة التى طرحت نفسها بإلحاح شديد على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، باعتبارها الآلية الرئيسية للتقدم والتحديث، والتنمية

المجتمعية هى بمثابة الطريق الذي تتفاعل في إطاره كل من الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ضمن منظومة شاملة (صيام، ٢٠٠٩، ص ٢١)، محورها الرئيسى هو الفرد المواطن الفعال فى المجتمع، حيث بدون الأفراد الفاعلين والمشاركين بأيجابية فى المجتمع لن تحقق عملية التنمية الشاملة لأهدافها.

وهذا ما أكدت علية دراسة مبارز (٢٠١٩) على أهمية العنصر البشري بإعتباره أساس كل تقدم يمكن أن يتحقق في المجتمع، وكلما كان العنصر البشري أكثر معرفة ومهارة وخبرة كلما كان أدائه لدورة أكثر تأثيرا في مجالات التنمية المجتمعية، ولهذا كان لابد من الأهتمام بتوفير كافة المقومات المادية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، حتى يكون الإنسان قادرا على الإسهام بإيجابية فى عملية التنمية، ولن يتحقق هذا فى ظل إنتشار الحروب والنزاعات والفتن بالمجتمع التى تؤثر بالسلب على مشاركة الأفراد فى تنميه مجتمعاتهم، وعلى استقرار وتماسك المجتمع ككل، وهذا ما أكد علية شداد (٢٠١٦) فى الدراسة التى أجريت فى المجتمع اليمنى الشقيق، مدللا بأن إنتشار النزاعات والحروب بالمجتمعات تؤثر بالسلب على مسار عملية التنمية، وأوصى بضرورة توفير الامن والطمانينة لأفراد المجتمع للمساهمة بشكل فعال فى التنمية المجتمعية.

ولهذا نجد إن قضية التنمية أصبحت تقترن بتوافر الأمن الإجتماعى بالمجتمعات لنجاح برامج ومشروعات التنمية، وأضحت هذه القضية الشاغل الاساسي لكافة المسئولين بالدولة المصرية للنهوض بعملية التنمية فى كافة القطاعات، ومع مرور المجتمع المصري بظروف التحول السياسى والإقتصادى والإجتماعى التى يلمسها الجميع الأمر الذى أدى إلى تفاقم العديد من المشكلات وظهور العديد من النزاعات سواء أكانت فردية او جماعية او مجتمعية تعيق عملية التنمية الشاملة فى المجتمع المصري (عبد الباري، ٢٠٢٠، ص ٢)، مما يتطلب تضافر جهود كل من الدولة بمؤسساتها الرسمية، والهيئات المحلية والأهلية فى مواجهتها والتصدى لهذه النزاعات التى تؤثر بالسلب على عملية التنمية الشاملة.

ومن هنا أهتم كثير من الباحثين بدراسة الفاعليين الإجتماعيين سواء أكانوا أفرادا او جماعات او منظمات أهلية لتفعيل دورهم الإجتماعى والتنموي والرقابى فى المشاركة فى عملية التنمية والوقاية من الأفعال التى تزعزع الإستقرار والأمن الإجتماعى فى المجتمع، الذى أصبح من الضروريات الهامة فى أى مجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، وهو مطلب حيوى ينشدة

الجميع فلا سبيل إلى رقى وتقدم المجتمعات أقتصاديا وأجتماعيا وسياسيا إلا بتوافر الأمن لجميع المواطنيين داخل المجتمع (حبيب، ٢٠١١، ص ٣٠).

والمجتمعات البشرية تعانى حاليا بصفة دائمة من وجود عوامل ومسببات مولدة للصراعات والنزاعات التى لا تفرق بين الدول النامية او المتقدمة من حيث حدوثها على الرغم من التباين الواضح فى مواجهتها من مجتمع الى آخر، مما يؤثر بالسلب على عملية التنمية بالمجتمعات، ويقلل فرص النجاح والتقدم، وهذا يؤكد على أهمية تحقيق التعايش الإيجابى بين أفراد المجتمع أكثر من أى وقت مضى نظرا لأن التقارب بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات يزداد يوما بعد يوم وهو ما يؤكد على أن المجتمع الانسانى المنشود لن يتحقق على نحو صحيح إلا بسيادة قيم التسامح والتقبل بين أفرادة (الكوادى، ٢٠١٣، ص ٥٢).

وتتعرض مصر حاليا إلى مرحلة شديدة الحساسية من مشكلات وقضايا حادة الخطورة تهدد أمن الحاضر والمستقبل، فالواقع المجتمعى المصري يشهد حاليا متغيرات اجتماعية، وثقافية، وأمنية، وإقتصادية، وسياسية داخلية وخارجية، والتى ألقت بظلالها على الواقع المصري وأضافت ضغوطا ومشكلات وتحديات على كاهل الدولة المصرية أثرت على انطلاقة عملية التنمية والتقدم.

وتعد ظاهرة النزاعات المجتمعية والصراعات بمختلف أنواعها من أهم العوامل التى تعيق عملية التنمية وأستمرارية الأمن المجتمعى بالمجتمعات، والنزاعات ظاهرة إجتماعية قديمة مرتبطة بتطور وتعقد المجتمعات البشرية، وهى بمختلف أنواعها ومسابتها سلوكيات تخالف القانون والعرف المجتمعى من قيم وعادات وأعراف، ومنذ القدم أهتدى الانسان بفطرتة إلى الوسائل المناسبة لحل النزاعات بدلا من إستخدام مصادر القوة، وقد عرفت الحضارات القديمة نظام القصاص والدية، وأكد الدين الإسلامى على مبادئ الأخاء والمساواه، وتحديد الوسائل المناسبة لفض النزاعات مثل المفاوضات والتحكيم والصلح فيما بين الخصوم، وفى الدول الأوروبية ظهر مفهوم الصلح والوساطة كوسيلة لفض المنازعات بين المزارعين وملاك الأراضى، وتطورت وسائل فض النزاعات مع الوقت أصبحت مصادر رسمية مثل القضاء والتحكيم الرسمى، ومصادر غير رسمية مثل التفاوض والمساعى الحميدة لحل النزاعات وتشكيل لجان الوساطة والمصالحات الشعبية لحل النزاعات (أبو زيد، ٢٠٠٧، ص ٤٧).

والنزاعات مع إختلاف أسابها وتداعيتها، ظاهرة دينامكية فى الحياة البشرية وليست وليدة العصر الحديث وإنما رافقت الحياة البشرية عبر العصور، وهى تتخذ أشكالا عديدة، حيث

أسهمت تعقيدات الحياه المعاصرة بمظاهرها المختلفة والتقدم العلمى والتقنى وطغيان العوامل المادية وتمازج الثقافات إلى ظهور العديد من الخلافات والنزاعات التى تستهدف وحدة وإستقرار المجتمع، مثل النزاعات على الارض أو الموارد، والنزاعات الطائفية أو الحزبية، ونزاعات بين الدول على الحدود أو الموارد (محمد، ٢٠١٢، ص ٦٢٠٤).

وتنحصر أهم مسببات النزاعات المجتمعية بين أفراد المجتمع فى ثلاث أسباب رئيسية هى المسببات الفردية خاصة بالأفراد مثل انعدام التواصل مع الآخرين، وتضارب المصالح الشخصية، وسوء الفهم للقضية، والتزمت والتعصب الشخصى، والسبب الثانى يتحدد فى الأسباب الراجعة للدولة مثل ندرة الموارد والفقر، ونظام سياسي غير عادل، والتزايد السكانى، والسبب الثالث للنزاعات المجتمعية يتحدد فى المفاهيم الثقافية مثل الخلافات الدينية، عدم تقبل الاخر، انهيار مجموعة القيم الشخصية، العادات والتقاليد، الثقافة العنصرية والعصبية (Burton, 1990, p 256)، والنزاعات المجتمعية مهما أختلفت أسبابها هى تهديد لبقاء المجتمعات وتحد من إستقرارها كما أن إنتشار الظاهرة يهدد الأمن والسلام المجتمعى، الذى يعد من أهم أهداف مهنة الخدمة الإجتماعية التى تستهدف المحافظة على إستقرار المجتمعات من خلال العمل المؤسسي المنظم، وتحسين الوظائف الإجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية.

وهكذا نجد إن النزاعات المجتمعية لازمت الأفراد والجماعات والمجتمعات منذ خلق الانسان، وأضحت ظاهرى تقترن بدول العالم النامى، الذي يفتقد إلى القوانين والتشريعات الفاعلة، والدور المؤسسي الضامن لمواجهة مخاطر تلك النزاعات، بالأضافة إلى غياب الآليات التى تمكن من تهيئة مناخ ملائم للوساطة الفاعلة التى تضمن السيطرة على مواطن النزاع التى تمكن من التقليل من حدة مستويات وأشكال ومخاطر النزاعات على الفرد، والأسرة، والمجتمع،

وتعد نزاعات الثأر من أقدم النزاعات التى ظهرت فى التاريخ البشري منذ قتل قابيل لهابيل، والنزاعات الثأرية هى تقليد بدائى موروث نشأ فى المجتمعات القبلية التى تهتم بتصريف شؤونها الخاصة فى ضوء العادات والتقاليد والتجارب السابقة، حيث أكدت كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة أحمد (٢٠٠٧)، ودراسة نصر (٢٠٠٤) ودراسة راغب (٢٠٠٨)، ودراسة محمد (٢٠٠٩)، أن النزاع للثأر الشخصى ظاهرة متأصلة فى صعيد مصر لها أبعاد إجتماعية وثقافية عميقة تتصل بالتكوين الأجتماعى والنفسي لأفراد المجتمع الريفى، نتيجة

تشربهم بعادات وتقاليد وقانون الثأر منذ تنشئتهم الإجتماعية فى أحضان أسرهم، كما أكدت بعض الدراسات على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة فى التحريض للأخذ بالثأر.

ومن أهم صور النزاعات المجتمعية مشكلات النزاع على الأراضى الزراعية حيث أشارت دراسة ماريا جى (٢٠٠٦) Maria G ودراسة بير كاري سكاى (٢٠٠٣) Per kare sky أن النزاع على الأراضى الزراعية إحدى المشكلات التى تهدد بقاء المجتمعات، ويعود السبب فى ظاهرة ذلك النزاع إلى غريزة حب التملك عند الإنسان والجماعات منذ بداية الخليقة، وتظهر النزاعات الطائفية جانبا هاما فى النزاعات المجتمعية فى مختلف انحاء العالم، فالمشكلات الطائفية ليست مجرد مشكلة فى حد ذاتها، إنما هى جزء من عدة مشكلات متداخلة فيما بينهما، تنخر فى جسم المجتمع وتهد إستقرار وأمن المجتمع ككل، حيث أكدت دراسة علاء الدين (٢٠١٦) إن ظاهر التوتر الطائفى الذي شهدة المجتمع المصري لها إنعكاسات على التماسك المجتمعى، وأشارت الدراسة أن تصاعد هذه المشكلة فى الأونة الأخيرة يرجع إلى التعصب الدينى وبعض التوجهات السياسية الموجهة لبعض الأطراف لإحداث فتن طائفية فى المجتمع المصري لتحقيق مصالح سياسية وشخصية.

ومن هذا المنطلق نجد أن النزاعات المجتمعية بمختلف أنواعها من أهم العوامل التى تهدد الأمن الإجتماعى وإستقرار المجتمع وتؤثر بالسلب على عمليات التنمية القومية، وتزيد من معدلات الهدر فى موارد وممتلكات الدولة على التصدى لهذه النزاعات، وهذا ما أشارت إلية دراسة فليشر (٢٠١٣) ,Flasher إلى تنوع العوامل والأسباب التى تؤدى إلى حدوث النزاعات منها النزاعات القانونية والثقافية، والقيمية، والإجتماعية، وأوصت الدراسة على أهمية إيجاد أساليب لتحقيق التسوية وحل النزاع وحفظ السلام، ولهذا الأمر يستدعى التاكيد على أهمية دور المهن بمختلف تخصاصتها التصدى لهذه الظاهرة، وإحياء دور المجتمع المحلى بمكوناتة الداخلية من مجالس عرفية ولجان صلح شعبية للعمل على مواجهة ظاهرة النزاعات المجتمعية.

حيث يشير التراث المكتوب فى أساليب تسوية وحل النزاعات المجتمعية أن لجان المصالحات الشعبية هى أول من يلجأ إليها أطراف النزاع داخل المحافظة، خاصة القري قبل أن يتم تصعيد موقف النزاع إلى الجهات الأمنية من الشرطة والقضاء، حيث يرى فيها العديد من المواطنين تحقيقا لصور العدالة، ويتم تشكيل لجان المصالحات الشعبية التطوعية من كبار العائلات، ورجال الدين، وغيرهم من المشهود لهم بالثقة والعدالة والإحترام وتأخذ الصفة

الرسمية من قبل السلطات الأمنية لحل النزاعات المجتمعية فى المحافظات والمدن، وهذا ما أكدت علية دراسة أحمد (٢٠٠٦) حول أهمية الجزاء العرفى الذي يصدر من اللجان العرفية فى فض النزاعات فى المجتمع البدوى، وأكدت الدراسة إن الهدف العام من الحكم العرفى هو تحقيق أعلى مستويات التراضى والتوازن فى مختلف مواقف النزاع بين أفراد المجتمع البدوى، وأكدت على ذلك دراسة عز (٢٠١٠)، حول توصيف دور المجالس واللجان العرفية لمحاولة توضيح آليات التعاون والتنسيق بينها وبين الجهات الرسمية وتحديد وسائل فض النزاعات بين الفئات المتنازعة.

ومما سبق يتضح أن المجالس الشعبية المحلية ولجان المصالحات فى القرى والمدن لها دور كبير فى النهوض بالمجتمع، من خلال لجانها المختلفة، من صحة وتعليم وأمن وزراعة وإسكان وحكم ذاتى، وغير ذلك، وكان من بين هذه اللجان لجنة التصالح وفض المنازعات، وعناصر هذه اللجنة رجال ذوو قيمة وتأثير وكانت مهمتهم حل أى مشكلة، مهما كانت بحنكة وخبرة وحكمة وصبر على الخصوم وكانت أعتى القضايا المثارة حاليا يتم حلها عرفيًا دون اللجوء إلى القضايا والمحاكم المختلفة وفى زمن هذه المجالس تقلصت القضايا وأنفض زوارها وكان المجتمع يسوده الإحترام والمحبة والتقدير، ويتضح من هذلك أن لجان المصالحات مهمة لكل نجع وقرية ومدينة، من أجل تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى وترابط أواصر وتماسك المجتمع.

ولهذا أهتمت طريقة تنظيم المجتمع لما تمتلكها من خصوصية إنسانية ومهنية ومجتمعية تمكنها من التعامل بإيجابية مع التغيرات والمستجدات التى تهدد الإستقرار والسلم المجتمعى، حيث أكد فورست (٢٠١٠) Forrest، على أهمية دور المنظم الاجتماعى فى حل النزاعات القبلية التى تنشأ بين أفراد المجتمع الواحد، وأكد على أهمية تحسين الوظائف الاجتماعية لأفراد النزاع بما يمكنهم من إعادة التعايش والتكيف مع الواقع الذي حدث، وأكدت نتائج الدراسة إن النزاع أو الصراع داخل المجتمع الواحد يمثل أحد العوامل الأساسية التى تهدد إستقرار وأمن الأفراد وتحد من مقدرتهم على التكيف مع البيئة المحيطة، ويؤثر بالسلب على عملية الإنتاج داخل المجتمع، وتناول أبو المجد (٢٠٠٨)، أهمية تحديد دور المنظم الاجتمافى فى إستخدام الوسائل والأدوار المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى فض النزاعات بين الجماعات، وأكدت الدراسة على ضرورة ممارسة الأدوار المهنية حسب طبيعة موقف النزاع.

ولهذا يعد إستخدام الوساطة أحد المداخل الهامة فى الممارسة المهنية لتنظيم المجتمع التى تسهم فى تسوية النزاعات حيث يقوم طرف ثالث محايد من الأطراف المتنازعة للتوصل إلى إتفاق بحيث يشعر كلا الطرفين بالعدالة، وتزداد شعبية الوساطة كوسيلة من وسائل حل النزاعات، أفضل من الذهاب إلى القضاء الرسمى، حيث إن نجاح عملية الوساطة يعترف بها أمام جميع أطراف التنازع، فالوساطة طريقة لحل النزاعات لكونها غير تصادمية وتطوعية وغير رسمية، تساعد كل طرف فى التعبير عن وجهة نظرة والأخذ بعين الإعتبار وجهات نظر الأطراف الأخرى، ومن ثم التوصل إلى إتفاق، وهذا ما أكدت علية دراسة اندرو (١٩٩٩) Andrew, الذي أوصى باستخدام الوساطة المحلية بديلا للقنوات الرسمية فى حل النزاعات، لما يسهم به الوسطاء الفعاليين فى تهيئة الظروف المناسبة لنجاح عملية الوساطة وحل النزاع القائم.

وأكدت دراسة ويلسون (٢٠٠٦) Wilson على أهمية توفير حق تقرير المصير للأطراف المتنازعة، وتحديد العوامل التى تؤثر على خيارات أطراف النزاع، وأهمية جلوس اطراف النزاع على مائدة واحدة للوساطة من أجل التوصل إلى قرار يرضى جميع الأطراف، كما يجب الأهتمام بعملية التفاعل داخل عملية الوساطة للمحافظة على البناء الاجتماعى أثناء إدارة عمليات التفاوض فى جلسات الوساطة، بالاضافة إلى توفر مهارات القيادة لدى الوسيط أو المفاوض الاجتماعى وهذا ما توصلت إلية دراسة مارينوفا (٢٠٠٨) Marinova، وأكدت دراسة هوبس (٢٠١٢) Hobbs على أهمية تفعيل آليات الحوار المجتمعى بالمنظمات الأهلية للتصدى لمخاطر الصراعات والنزاعات القبلية من خلال الحوار المجتمعى الفعال بين أطراف النزاع والعمل على تسوية وفض النزاعات وما يترتيب عليها من آثار.

ولهذا استهدفت دراسة البريري (٢٠١٣)، العمل على تحديد مدى توفر القدرات التفاوضية لدى الأخصائيين الإجتماعيين العاملين فى مناطق النزاع والصراعات، حيث أشار إلى أهمية توفير الأخصائيين ذو الكفاءة والمهارة فى مجال التفاوض وحل النزاعات، وأوصى بأهمية عقد الدورات والبرامج التدريبية لإكساب الأخصائيين الإجتماعيين مهارات التفاوض حتى يكونوا أكثر مقدرة فى حل قضايا النزاعات والصراعات فى المجتمع.

وهذا ما أكد عليه قاسم (٢٠١٥) حول أهمية تحديد المهارات اللازمة التى تمكن الأخصائي الإجتماعى من القيام بعملهم فى حل النزاعات خاصة الأسرية بمحاكم الأسرة، حيث أوصت الدراسة على أهمية تدريب الاخصائين الاجتماعين على تعلم وإكتساب مهارات

الوساطة والتفاوض، للمساعدة فى حل الخلافات الأسرية، وجاء هذا متفقا مع دراسة عودة (٢٠١٥) الذي أشار إلى ضرورة توفير أسس للحوار المجتمعى بالجمعيات الأهلية، للمساعدة فى حل النزاعات القبلية بمحافظة أسوان، حيث يعد تدريب وإكساب العاملين فى مجال المصالحات وفض النزاعات لمهارات التفاوض والحوار المجتمعى البناء السليم من أهم قواعد ومقومات النجاح فى حل النزاعات بمختلف أنواعها، ويعد توافر المقومات والمتطلبات سواء أكانت مادية أو معلوماتية أو مهارية أو غيرها، ضرورة هامة لنجاح عمل أى مؤسسة وهيئة سواء كانت حكومية أو أهلية لتحقيق أهدافها التى تسعى أليها فى المجتمع، وهذا ما توصلت إلية دراسة على (٢٠١٩) التى أستهدفت تحديد أهم المتطلبات المادية والتدريبية والتنسيقية التى يجب ان تتوافر فى الجمعيات الاهلية بمحافظة أسيوط، لكى تكون قادره على تحقيق التميز المؤسسى طبقا لمعايير الاتحاد الاوروبى.

ومما سبق يتضح أن لجان المصالحات الشعبية تعد من الآليات الهامة لطريقة تنظيم المجتمع فى فض النزاعات المجتمعية بمختلف أنواعها، حيث تعد طريقة تنظيم المجتمع وما تمتلكة من مواقف وأدوار واستراتيجيات مهنية تمكن المنظم الاجتماعى من التعامل مع مواقف النزاعات وكيفية إدراتها إنتهاءاً بتسوية النزاع، حيث يمكن للمنظم الاجتماعى من إستخدام نموذج التفاوض فى تسهيل عملية التفاوض لعضو لجنة المصالحات فى تجميع الاطراف المتنازعة معا فى جلسات مشتركة فى مواجهة بعضهم البعض، لتضييق فجوة الخلافات بين الاطراف المتنازعة، وتقليل التوقعات الغير واقعية، للوصول إلى حل مرضى، ويستخدم المنظم الاجتماعى لمهارت التأثير والاقناع لمساعدة أعضاء لجان المصالحات فى التعامل مع أطراف النزاع، حيث إن التعامل مع أطراف النزاع لا يعتمد على التهديد أو فرض الشروط، وأنما يعتمد على الاقناع والاقتناع الذان يجب أن يسودا جو الحوار بين الطرفين، وكلاهما يعتمدان على الحجج والبراهين باستخدام المعلومات التى تعبر عن حقائق الموقف أو جوانب القضية، ومن هنا فأن المنظم الاجتماعى كمفاوض لدية مسئولية مهنية فى إكساب أعضاء لجان المصالحات لمهارات الاقناع والتأثير (عبد الباري، ٢٠٢٠، ص ٤٦)، وهناك الكثير من الآليات والأدوات التى تستخدمها طريقة تنظيم المجتمع فى التعامل مع إدارة موقف النواع مثل الوساطة، والتفاوض، والتحكيم، والمقابلات والندوات والمناقشات الجماعية، حيث يؤكد الهدف الاساسى لطريقة تنظيم المجتمع هى إحداث تغيرات ملموسة فى العوامل البشرية والبيئية من

خلال ما تملكة من آليات واستراتيجيات وأدوات مهنية، يمكن ان يستخدمها اعضاء لجان المصالحات الشعبية فى التعامل مع اطراف النزاعات بالمجتمعات المحلية.

ومع ذلك نجد كثير من أعضاء لجان المصالحات الشعبية ليس لديهم الخلفية العلمية أو المهنية لممارسة دورهم بإتقان، وإنما إكتسبوا خبرتهم المهنية فى الوساطة الشعبية من خلال الممارسة العملية والتواصل الثقافى مع الأجيال السابقة دون توفر الجانب المعرفى والمهارى لعمليات فض النزاعات، وهذا ما أشارت إلية الدراسات السابقة التى لم تهتم بتحديد معايير أو متطلبات أو شروط يجب أن تتوافر فى لجان المصالحات الشعبية، أو معرفة العناصر التى تحتاج إلى تدعيم داخل لجان المصالحات، حيث أهتمت كثير من البحوث والدراسات العلمية بإيضاح المخاطر المترتبة على النزاعات المجتمعية من جهة، ومن جهة أخرى أهتمت بتوضيح دور الوساطة الشعبية وأهميتها فى حل النزاعات بين أطراف النزاع، بينما لم يركز البعض فى حدود علم الباحث على معرفة مدى توفر المتطلبات الأساسية أو المعايير الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى القيادم بدورها فى حل النزاعات والصراعات، وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة التوصل إلية.

**تعقيب على الدراسات السابقة وتحديد أوجة التشابة والاختلاف مع الدراسة الحالية:**

- أتفقت دراسة كل من دراسة أحمد (٢٠٠٧)، ودراسة نصر (٢٠٠٤) ودراسة راغب (٢٠٠٨)، ودراسة محمد (٢٠٠٩)، على خطورة مشكلة نزاعات الثأر فى صعيد مصر، وما يترتب عليها من تهديد للامن الاجتماعى بالمجتمع، وأوصت الدراسات على ضرورة وضع الخطط لحل هذه النزاعات.
- أكدت دراسة شداد (٢٠١٦) على ان التعصب والنزاعات الطائفية والقبلية، تؤدى الى نشأت الحروب وتؤثر على استقرار وتماسك المجتمع، وتؤدى فى النهاية الى تفكك المجتمع الواحد.
- اتفقت دراسة تومسون (٢٠١٠) Thompson، ودراسة مغازي (٢٠٠٦)، على اهمية توصيف الدور المهنى للمنظم الاجتماعى فى حل النزاعات.
- ركزت دراسة كل من دراسة اندرو (١٩٩٩) ,Andrew، ودراسة مارينوفا (٢٠٠٨) Marinova، ودراسة هوبس (٢٠١٢) Hobbs، على اهمية دور لجان الوساطة الشعبية فى حل النزاعات أهمية اكساب العاملين بلجان حل النزاعات مهارات التفاوض والقيادة لحل الخلاف.

- اتفقت دراسة كل من دراسة البريري (٢٠١٣)، ودراسة قاسم (٢٠١٥) على ضرورة اكساب الاخصائيين الاجتماعيين العاملين فى لجان المصالحات مهارات التفاوض والوساطة لفض النزاعات، حتى يكونوا أكثر مقدرة على اداء مهامهم المنوط بهم.
- اكدت دراسة على (٢٠١٩) على أهمية توفير المقومات والمتطلبات اللازمة لنجاح عمل أى مؤسسة او لجان حكومية او اهلية لكى تكون قادرة على تنفيذ دورها فى المجتمع المحلى.
- تتفق الدراسة الحالة مع الدراسات والابحاث العلمية السابقة، فى التركيز على خطورة قضية النزاعات بمختلف انواعها او سبب حدوثها على المجتمع ككل، حيث تؤثر بالسلب على استقرار وتماسك المجتمع، وعلى تحقيق الامن الاجتماعى لافراد المجتمع، ولهذا يوجد اتفاق على اهمية وضع الخطط العريضة لحل هذه النزاعات بين أفراد المجتمع.
- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات والابحاث السابقة، فى محاولة تحديد للمتطلبات او المعايير او المقومات التى يجب ان تكون متوفرة فى لجان المصالحات الشعبية، حتى تكون قادرة على تنفيذ عملها بنجاح وفاعلية فى حل النزاعات، حيث انه فى حدود علم الباحث لم يتطرق احد من الباحثين والمختصيين فى تحديد متطلبات نجاح هذه اللجان، وأقتصرت كثير من الدراسات فى توضيح خطورة النزاعات المجتمعية، او تحليل لاسباب هذه النزاعات، وكيفيفة مواجهتها.
- ولذلك سوف تركز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث فى محاولة سد الفجوة فى دراسات وابحاث طريقة تنظيم المجتمع المرتبطة بتحديد متطلبات نجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات بالمجتمع المحلى.

**ثانيا: النظريات العلمية الموجه للدراسة:**

**نظرية الصراع: conflict theory**

نظرية النزاع او الصراع هى إحدى النظريات الاجتماعية التى تهتم بدراسة مواقف الصراع والنزاعات بالمجتمعات البشرية، وتؤكد النظرية أن النزاع ظاهرة اساسية فى المجتمعات البشرية لا غنى عنها فى الحياه الاجتماعية (حبيب، حنا، ٢٠١٦، ص ٢٢٣)، وانبثقت هذه النظرية من أراء كارل ماركس الذى يرى ان اساس النزاعات الاجتماعية ينتج من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والتى تؤثر فى البناء الاجتماعى للمجتمع، كما أعتكدت أيضا على أراء كل من

ماكس فيبر وجورج سميل الذان أكد على أفتراض أن النزاع الاجتماعى هو اساس الحياة البشرية (محمد، ٢٠٠٣، ص ٢٣٦).

وتفترض هذه النظرية ان طبيعة التفاعلات الاجتماعية بين الافراد والجماعات فى المجتمع من الطبيعى أن يتخللها الصراعات، وأنه لا يمكن توقع أى علاقات أجتماعية دون نزاع لان النزاع والصراعات امر حتمى فى الحياة الاجتماعية للافراد والاسر والمجتمعات، كما ان العنف والنزاع الذي يظهر فى المجتمع نتيجة للظلم الانسانى على مر السنوات ومعاناه الاقليات والفئات المستضعفة فى المجتمع (عبد اللطيف، ٢٠٠٨، ص ٩٨).

وفى ضوء نظرية النزاع تمر عملية النزاع بعدة مراحل أساسية هى: (حبيب، حنا، ٢٠١٦، ص ٢٢٧)

أ- المرحلة الاولى ادراك النزاع بين الاطراف.

ب- المرحلة الثانية تعقد مستوى الخلاف بين طرفى النزاع.

ت- المرحلة الثالثة تخفيض التصعيد للوصول الى حل مرضى.

ث- المرحلة الرابعة مرحلة انها النزاع والوصول الى حل.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول ان نظرية النزاع والصراعات تركز على صراع المصالح والاهتمامات بين فئات المجتمع او الشعور بالنقص والحرمان، وتؤكد النظرية أن النزاع بين فئات المجتمع ضروري وحيوى لنمو المجتمع وتحقيق التغير الاجتماعى المنشود، أذا حسن أستخدام النزاع، حيث تؤكد نظرية الصراع انه ممكن ان يكون هناك فوائد للنزاعات بين الافراد والجماعات، حيث اذا استخدم النزاع بطريقة ملائمة يكون قوة خلاقة لبناء المجتمع، ويعد النزاع مصدر جيد للحصول على المعلومات والمعارف حول القضايا والمشكلات، وكذلك يحافظ النزاع على البناء الاجتماعى للمجتمع، ويساعد النزاع على زيادة مشاركة الافراد فى عملية صنع واتخاذ القرارات.

ويتضح مما سبق يمكن للدراسة الحالية الاستفادة من معطيات نظرية النزاع فيما يلى:

- المساعدة فى وصف مشكلة الدراسة فى ضوء معطيات ومفاهيم وافتراضات نظرية النزاع.
- تضمين بعض افتراضات النظرية فى ادوات جمع البيانات للدراسة.
- المساعدة فى تفسير النتائج والقضايا المطروحة فى الدراسة فى ضوء معطيات وافتراضات النظرية.

- المساعة فى ربط نتائج الدراسات بمعطيات النظرية.

**ثالثاً: صياغة وتحديد مشكلة الدراسة:**

يتضح من العرض السابق ذكره، لمشكلة الدراسة وفى اطار الموجهات النظرية، ونتائج الدراسات والابحاث السابقة، التى اكدت على خطورة موضوع النزاعات التى تنشا فى المجتمعات المحلية، ممهما اختلفت اسبابها وانواعها، وما تمثلة من تهديد لاستقرار وتماسك المجتمع، وما ينتج عن ذلك من أثار سلبية لعملية التنمية الشاملة التى تسعى القيادة السياسية فى جمهورية مصر العربية بكل قوتها وطاقتها للنهوض بالدولة، وبسبب كثرة الاعباء والمهام الملقاة على الاجهزة الامنية والسلطات الرسمية فى الدولة، برز الاهتمام بعمل لجان المصالحات الشعبية لحل النزاعات بالمجتمعات المحلية لمساعدة أجهزة الدولة الرسمية، ولما تتميز به لجان المصالحات من مرونة وسهولة فى التوفيق بين اطراف النزاع، للوصول الى حل يرضى الأطراف المتنازعة، ونتيجة لما أوضحته نتائج الدراسات السابقة على اهمية دور لجان المصالحات فى حل النزاعات، ولكن اهملت هذه الدراسات فى حدود علم الباحث تحديد مقومات ومتطلبات نجاح عمل هذه اللجان لكى تكون اكثر فاعلية وكفاءة فى عملها وللقيام بدورها على أفضل وجه، ولهذا كان من الضرورى تحديد المتطلبات والمقومات الاساسية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى، وبناءا على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى تساؤل رئيسى هو ما المتطلبات الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى ؟

**رابعا: أهمية الدراسة:**

١- انتشار النزاعات المجتمعية بمختلف انواعها فى المجتمع المصري، وخاصة فى صعيد مصر سواء اكانت نزاعات شخصية او على الاراضى الزراعية، أو طائفية، ومهما اختلف نوعها أو مسابتها، فهى تهديد خطير لتماسك واستقرار المجتمع المصري ويجب ان تخضع للدراسة والبحث لمحاولة الوصول الى حلول جذرية لهذه النزاعات.

٢- الارتفاع المستمر فى نسبة انتشار النزاعات المجتمعية بمحافظة اسيوط، حيث وصل عدد النزاعات بمختلف انواعها طبقا لتقديرات تقارير وزراة الداخلية عن حجم النزاعات فى محافظة أسيوط وصل لعام ٢٠٢٣ (٣٣٦٢٠) موزعى بين نزاعات شخصية وثأر، ونزاعات على تقسيم الاراضى الزراعية، ونزاعات طائفية، ونزاعات على الطلاق، ونزاعات أسرية (إدارة البحث الجنائى، مديرية امن أسيوط، ٢٠٢٣)

٣- الاهتمام المتزايد من قبل السلطات الحكومية فى الدولة المصرية، بموضوع تشكيل لجان المصالحات لفض النزاعات بمختلف المحافظات لما تقوم به دور هام فى التخفيف من كاهل السلطات الرسمية فى حل النزاعات المجتمعية من جهة، ومن جهة اخري لما تتميز به لجان المصالحات من شعبية وقبول بين أطراف النزاع، ومرونة فى تيسير المهام وحل الخلافات المجتمعية.

٤- تعد اللجان أحد الادوات الهامة للمارسة المهنية لطريقة تنظم المجتمع، لما تتميز به من سهولة وسرعة ومرونة فى اتخاذ القرارات والتوصل الى حلول للقضايا والمشكلات المختلفة، ومن ثم لابد من قيام الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بتوصيف مهنى لعمل لجان فى مجال فض النزاعات المجتمعية، حتى تكون هذه اللجان قادرة على القيام بمسئوليتها تجاة المجتمع، وللوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف فى عمل لجان المصالحات.

٥- أهمية وفاعلية نموذج الوساطة الشعبية فى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة، فى مجال عمل فض النزاعات بمختلف انواعها، الامر الذي يتطلب تحديد واقع استخدام لجان المصالحات الشعبية لمهارات الوساطة فى حل النزاعات المجتمعية.

**خامسا: أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى "**تحديد المتطلبات الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى**" ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

١- تحديد المتطلبات القيمية للجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى.

٢- تحديد المتطلبات المعرفية للجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى.

٣- تحديد المتطلبات المهارية للجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى.

٤- تحديد المتطلبات المادية للجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى.

٥- تحديد المتطلبات الاتصالية للجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى.

٦- التوصل الى رؤية عمل مقترحة من منظور تنظيم المجتمع فى زيادة تفعيل دور لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.

**سادسا: تساؤلات الدراسة:**

يتمثل التساؤل الريسى للدراسة فى **ما المتطلبات اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات بالمجتمع المحلى؟** وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هى:

١- ما المتطلبات القيمية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى؟

٢- ما المتطلبات المعرفية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى؟

٣- ما المتطلبات المهارية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى؟

٤- ما المتطلبات المادية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى؟

٥- ما المتطلبات الاتصالية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية كمدخل لحل النزاعات فى المجتمع المحلى؟

**سابعا: مفاهيم الدراسة:**

**١- مفهوم المتطلبات**

توضح معاجم اللغة العربية أن المقصود بكلمة طلب يعني محاولة إيجاد الشئ وأخذة، والمطالبة يقصد بها تطالب شخصا بحق ذلك وتستمر فى مطالبة ذلك، وتطلب الشئ: أي حاول إيجاده وأخذه (ابن منظور، ١٩٩٧، ص ٢٤٨)، وجاء معنى المتطلبات فى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها احتياجات أو مقاصد يلتمسها الأفراد والجماعات والهيئات لتنفيذ عمل ما أو حل وعلاج مشكلة ما (بدوي، ١٩٩٧، ص ٣١٢).

وفى مهنة الخدمة الاجتماعية يقصد بالمتطلبات بأنها مجموعة الشروط والاحتياجات اللازمة لإعداد ممارس مهنى متخصص فى الخدمة الاجتماعية لدية المعرفة والفهم والمهارات المهنية والعقلية العامة بما يجعله قادرا على ممارسة المهنة بشكل فعال (السكري، ٢٠٠٠، ص ٢).

ووضح ماهر أبو المعاطى بأن المتطلبات هى مجموعة من الإجراءات التى يتم من خلالها إكساب الأخصائي الاجتماعى المعارف والفهم والمهارات المهنية والعامة، عن طريق التكامل بين الإعداد النظري والإعداد العملى بعد التأكد من الصفات والسمات العامة والاستعداد الشخصي لممارسة المهنة (على، ٢٠١٢، ص ٦٧).

**وبناءا على ذلك يمكن تحديد المقصود بالمتطلبات فى هذه الدراسة** بأنها مجموعة الشروط او المعايير التى يجب أن تتوافر فى لجان عمل المصالحات الشعبية للمساعدة فى حل النزاعات بالمجتمعات المحلية، وتتمثل هذه الشروط في كل من:

- المتطلبات القيمية (تقبل اطراف النزاع، احترام وجهات النظر المختلفة، احترام عادات وتقاليد المجتمع المحلى، الصبر عند اشتداد وتيرة المفاوضات)
- المتطلبات المعرفية (المعرفة بأصول التفاوض، معارف خاصة بنوع وطبيعة النزاع، معارف خاصة بخصائص اطراف النزاع، معارف خاصة باحتياجات المجتمع المحلى، معارف خاصة بالقيادات الشعبية والتنفيذية فى المجتمع، معارف خاصة بتكنيكات الوساطة الشعبية، معارف خاصة بمراحل عمليات التفاوض).
- المتطلبات المهارية (مهارة العمل تحت الضغوط، مهارة حل المشكلات، مهارات ادارة المناقشات، مهارة التحكيم، مهارة فض الاشتباكات، مهارة الاقناع)
- المتطلبات المادية اللازمة لعمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات فى المجتمع المحلى.
- المتطلبات الاتصالية اللازمة لعمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات فى المجتمع المحلى.

**٢- مفهوم لجان المصالحات الشعبية:**

بدأ العمل بنظام لجان المصالحات فى وزارة الداخلية المصرية منذ عام ١٩٤٠، وفى عام ١٩٥٨ صدر قرار وزارى بإنشاء مكتب المصالحات يختص بمكافحة جرائم التعدى على النفس التى ترتكب نتيجة للخصومات الاسرية، ثم تطور الامر الى تشكيل لجان المصالحات بمصر وفقا للقرار الوزارى لعام ١٩٦٥، والذي عدل بقرار وزراى عام ١٩٧٨، ونصت المادة

الاولى منه على تشكيل لجان لتسوية الخلافات الناشئة بين المواطنين، وتضم فى عضويتها اعضاء من ذوى المكانة الدينية والادبية والاجتماعية لمن لهم التأثير فى نفوس أطراف الخصومة بإرضائهم وإنهاء النزاع فيما بينهم، وقد أسهمت هذه اللجان فى تراجع معدلات جرائم القتل بصفة عامة وجراءم الثأر بصفة خاصة فى المجتمع المصري (حبيب، ٢٠١١، ص ٩٧)

ويتم تشكيل لجان المصالحات من ضباط الشرطة والوعاظ بوزارة الاوقاف والاخصائيين الاجتماعيين، وعلى الرغم من انها لجان ذات طبيعة أدارية، فأن محاضر الصلح الصادرة عن هذه اللجان لا تأخذ صورة القرار الادارى، وإنما هى اتفاق صلح بين الخصوم يوقع علية رئيس اللجنة وأعضائها وأطراف الخصومة وغيرهم من اعضاء لجان المصالحات، وترسل صورة من محضر اللجنة الى النيابة العامة (القاضى، ٢٠١٣، ص ٢٦)، وتتميز مجالس لجان المصالحات بطابع خاص يتمثل فى السرعة والقوة الإلزامية لأطراف النزاع، حيث تهتم فقط بحل النزاعات القبلية او العائلية من خلال التدخل السريع فى حل النزاع، قبل قفاقم المشكلة، وتتم وفقا لإطر وقواعد محددة ومتعارف عليها من قبل المواطنيين (حافظ، ٢٠١٦، ص ٢٣٧).

وتعرف لجان المصالحات الشعبية، بانها لجان غير رسمية تطوعية يلجا اليها أفراد المجتمع المحلى للتصدى وحل النزاعات التى تنشأ فيما بينهم، سواء اكانت تلك النزاعات بين الافراد او الاسر او القبائل او بين المدن بعضها البعض، او بينهم وبين الاجهزة الحكومية، حيث يتم تشكيل تلك اللجان جنبا الى جنب الاجهزة الحكومية لأخذ الصفة الرسمية لحل النزاعات المجتمعية الكبري مثل حالات الاخذ بالثأر، والنزاعات الدينية والعرقية، والنزاع حول الاراضى والموارد (عبد البارى، ٢٠٢٠، ص ٢٩)

ويمكن تحديد لجان المصالحات الشعبية بأنها إحدى الترتيبات الاجتماعية التى تعمل على حل النزاعات والمشكلات فى المجتمع بالتراضى، وهى فى حد ذاتها وسيلة لمنع وقوع الجريمة ويتم تطبيقها فى جميع المشكلات خاصة فى المجتمع البدوى والريفى، وتستهدف العمل على تحقيق العدالة والتراضى بين جميع فئات أطراف النزاع للوصول الى حل يرضى الجميع (منصور، ٢٠١١، ص ١١).

ويمكن تحديد المقصود بلجان المصالحات الشعبية فى الدراسة الراهنة هى:

- لجان يتم تشكيلها بمعرفة السلطات الرسمية فى الدولة.

- هدفها العمل على حل النزاعات بمختلف انواعها بين أفراد المجتمع المحلى بالطرق السلمية
- تضم شخصيات عامة ممثلة لكل فئات المجتمع.
- لابد من توافر صفات الصدق والامانة والمكانة الاجتماعية والاحترام فى اعضاء اللجان.
- يتم الاعتراف بها من قبل السلطات الدولة التنفيذية والقضائية.

**٣- مفهوم النزاعات:**

يشير مصطلح النزاع فى اللغة: يعنى الخصومة، ونازعة منازعة اى جاذبة فى الخصومة، وبينهما نزاعة اى خصومة فى حق (الرازى، ١٩٩٩، ص ٤٥٣)، ونازع فلانا على الامر او نازع فلانا فى الامر اى خاصمة، جادلة، غالبه، ونازعة فى حقة، ونازع إخواتة، او نازعة على ملكية الضيعة (عمر، ٢٠٠٩، ص ٩).

وفى الاصطلاح: النزاع هو اى حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران ان اهدافهما غير متوافقة (الصمادى، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥)، وتعرف النزاعات فى العلوم الاجتماعية بانها: أحد انماط التفاعل الاجتماعى الذي ينشأ عن تعارض المصالح وموقف التنافس حيث يعرف كل من المتنافسين غريمة ويدرك انه لا سبيل الى التوفيق بين مصالحة ومصالح الغريم فتتقلب المنافسة بينهما الى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الاخر والتفوق علية (بدوي، ١٩٩٧، ص ٧٥).

والنزاع يختلف عن مفهوم الصراع حيث يمثل النزاع مرحلة سابقة مباشرة للصراع ويعبر عنة بانه المناوشات حول موضوع دون الحديث فية مباشرة أو الدخول فى احتكاك مباشر، فهو نزاع من خلال تصرفات مستقلة لفرد ما، او جماعة ما، ضد فرد أو جماعة أخري، ويؤدى ذلك الى حالة من التوتر وعدم الرضا بين الطرفين المتنازعين، واذا استكثرت حالة النزاع فانها تؤدى الى الصراع (عبد البارى، ٢٠٢٠، ص ٢٨)

ويقصد بالنزاعات المجتمعية بأنها أى فعل فردى أو جماعى ياخذ شكل سلوك عدوانى يخرق القانون ويخالف ما يرتضية المجتمع، يرتكبها أفراد، او جماعات يرتبط اعضائها بمرجعية عصبية، عائلية، او دينية، او طبقية، ويؤثر هذا الفعل على الفرد أو فئة معينة أو على الدولة ككل، ويتسبب بأضرار جسدية أو مادية، او نفسية للاخرين، او لممثلى النظام ثناء قيامهم بواجباتهم، وتعكر صفو الامن وتراجع الدور الوظيفى والاستقرار، وتؤدى الى تفكك النسيج الاجتماعى وإضعاف تماسك المجتمع (برنامج الامم المتحدة، ٢٠١٢، ص ٧)

ويمكن تحديد المقصود بالنزاعات فى الدراسة الحالية بانها:

- تلك النزاعات المرتبطة بقضايا مجتمع مركز ديروط بمحافظة اسيوط والتى تتمثل فى الاختلاف فى الراى والتنازع بين فئات المجتمع المحلى وتسبب أضرار
- الاختلاف أو عدم الاتفاق حول تفسير قضية ما او مشكلة ما بين فئات المجتمع.
- تمسك كل فئة برأية الخاص وعدم التنازل عن وجهة نظرة.
- تسبب أضرار صحية واقتصادية ونفسية وأجتماعية على أطراف النزاع.
- تتمثل أهم مظاهر هذا النزاع في (النزاع حول الثأر، النزاع حول تقسيم الاراضى، النزاع حول الطلاق)
- تستدعى تدخل كافة الجهود للعمل على حل النزاع قبل تطور موقف النزاع وحدوث صراعات وخلافات بين أطراف النزاع.
- تستهدف لجان المصالحات الشعبية بحل النزاع أولا، قبل الذهاب الى الاجهزة الامنية.

**ثامنا: الإطار النظري للدراسة:**

**أولا: لجان المصالحات الشعبية فى المجتمع المحلى.**

تعتبر لجان المصالحات الشعبية من أهم الوسائل المساعدة للأجهزة القضائية والتنفيذية فى المجتمع، فى انهاء الخصومات حيث تساعد فى تحقيق الامن والامان من خلال انهاء الخلافات والنزاعات المجتمعية بين العائلات المتخاصمة بما يحقق الاستقرار والهدوء بالمجتمع.

**١- أهمية دور لجان المصالحات الشعبية فى المجتمع المحلى:**

وترجع أهمية وجدوى لجان المصالحات فى الدور الاجتماعى بتحقيق السلام الاجتماعى والدور الوقائى لمنع الجريمة من خلال التوسط بين الأطراف المتنازعة فى النزاعات الطائفية وجرائم الثأر، بالشكل الذي يؤدى الى تهدئة المجنى عليهم وذويهم، ويتضح أهمية الدور الذى تقوم به لجان المصالحات فى القيام بكل مما يلى: (حبيب، ٢٠١١، ص ٩٠)

ا- الحد من ثورة أهل المجنى عليهم وذلك برد حقهم إليهم.

ب- فض المنازعات وإجراء المصالحات وهو دور هام يساعد فى حل المشكلات.

ج- أرتياح النفوس من رد الحق يؤدى إلى إنهاء الحقد والضغينة بين المتخاصمين.

د- المساهمة فى معالجة العامل النفسى لدى اهل المجنى عليهم والمساعدة فى تهدئة ثورتهم.

هـ- تعمل على حقن الدماء، وتمنع المزيد من أرتكاب الجرائم التى تنشأ بسبب النزاعات المجتمعية.

**٢- أهداف لجان المصالحات الشعبية:**

تهدف لجان المصالحات إلى منع ارتكاب الجرائم وحماية المجتمع، بالعمل على إنهاء النزاعات الطائفية وجرائم الثأر، وأى نوع من النزاعات بالمجتمع، من خلال لجان المصالحات والمجالس العرفية، حيث تهدف إلى التدخل بين العائلات المتنازعة للتوفيق بينهم إنهاء النزاعات الطائفية، التى يترتيب عليها زيادة جرائم القتل، بهدف الحفاظ على السلم والأمن الأجتماعى (حافظ، ٢٠١٦، ص ٢٣٧).

وتهدف لجان المصالحات إلى تحقيق العدالة الناجزة كبديل واقعى عن العدالة القانونية وسلطة الدولة، وهذا يتفق مع طبيعة هذه المجتمعات فى الاعتماد على حل خلافاتهم داخليا دون اللجوء إلى الشرطة أو القضاء، ويمكن تحديد أهداف لجان المصالحات فى التالى: (صيام، ١٩٩٤، ص ٦٠٨)

ا- إنهاء النزاعات والخلافات فى بدايتها قبل تفاقم النزاع.

ب- التدخل الفورى والسريع للقضاء على الفتن الطائفية.

ج- تفعيل قانون إزدراء الأديان ومحاسبة كل من يخطى فى حق الاديان السماوية.

ح- التفاعل مع الأزمات بحنكة وتفعيل الحوار البناء المثمر بين الجميع.

**٣- أدوار لجان المصالحات الشعبية**

عادة ما يكون الصلح بين المتخاصمين فى القرى عن طريق مجالس عرفية تتكون من طرفى النزاع ومن الشهود وكبار السن من العائلات المتخاصمة ومن بعض أهل القرية، ويتم تحديد الزمان والمكان الذي يتم فية عقد الاجتماع، ولكل طرف من أطراف النزاع الحرية فى دعوة محكمين سواء كانوا من أهل القرية أو من القرى المجاورة.

وتنطوى جلسات لجان المصالحات على مثول الجانى والمجنى علية وشهود الاثبات إمام لجنة الصلح، وتتولى اللجنة التسوية الودية للنزاع من خلال تقدير الدية أو تدابير أخرى مثل عدم التعرض للطرف الأخر، وإصدار الحكم فى الخلاف أو الخصومة محل النزاع (حافظ، ٢٠١٦، ص ٢٣٦).

**ويمكن حصر الأدوار الهامة للجان المصالحات فى القيام بكل ما يلى:** (بدوى، محمد، ٢٠٠٠، ص ٢٥٩)

ا- **اتخاذ القرار:** التى ترتبط بالنزاعات والمشكلات الخاصة بالمجتمع المحلى

ب- **وضع التوصيات:** بشان موضوع او مشكلة الخلاف من خلال عرض التوصيات على السلطات الأعلى التى لها حق أتخاذ القرار.

ج- **الدراسة والبحث:** للوصول الى معرفة الحقائق والبيانات الدقيقة حول قضية وموضوع النزاع.

خ- **تنسيق العمل:** بين اعضاء لجان المصالحات حتى لا يحدث تضارب أو تكرار داخل عمل لجان المصالحات

د- **التحكيم:** فى المنازعات بالنظر فى الشكاوى والتظلمات من أطراف النزاع وأصدار حكم مرضى للجميع.

ذ- **المتابعة:** من خلال متابعة أطراف النزاع بعد أصدار الحكم لضمان عدم حدوث خلافات مستقبلية.

**ثانيا: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى التعامل مع النزاعات المجتمعية:**

**١- طبيعة موقف النزاع فى الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع.**

يعد كل من التعاون والنزاع ظاهرتان توجد بدرجات متفاوتة فى كل المجتمعات، ويوجد التنافس فيما بينهم، ويجب على المنظم الاجتماعى أن يتعامل مع مواقف التعاون والتنازع معا، كما ان علية الا يوجد التنازع عمدا بين فئات المجتمع، حيث انه قد لا يستطيع السيطرة على عملية النزاع خاصة بعد أن يتصاعد، ومع عدم ضمان نتائج هذه العلمية وأثارها على المجتمع، ولهذا يستهدف المنظم الاجتماعى استخدام استراتيجية الوقاية لمنع حدوث النزاع من خلال القيام بما يلى:

ا- **تفتيت النزاع:** بمعنى تجزئة الموقف والقضية الى سلسل م الاجزاء الاصغر، لتقليل الصدمة الكلية وتحويل القضية الى مشكلات صغري يمكن التعامل معها والتحكم فيها.

ب- استقطاب القيادات المعارضة: من خلال إعادة توجية القيادات الرئيسية ذات المواقف المعارضة الى قضايا اخرى.

ج- استخدام الخبراء والمتخصصيين: يتم دعوة الشخصيات العامة ذات السمعة الطيبة من أفراد المجتمع للاستفادة من خبراتهم فى منع النزاع ان يتفاقم (محمد، ٢٠١١، ص ٧٣).

ويجب أن نشير انه على المنظم الاجتماعى ان يراعى عند التدخل فى مواقف النزاع التى تحدث فى المجتمعات اذا كانت: (عبد العال، ١٩٨٦، ص ٢٠٠)

- مواقف طبيعية موجودة فى الواقع العملى للمجتمع.
- اذا لم يكن هناك بديل من التعامل مع هذه المواقف.
- الاهتمام بدراسة أسلوب التدخل فى هذا الموقف حتى لا يحدث تعقيدا وتصعيدا بما لا يحمد عقباه.
- محاولة توجية موضوعات المنافسة حول قضايا او موضوعات وليس أشخاص.
- الإلتزام بالقيم الأخلاقية عند التعامل مع موقف النزاع.
- موافقة جهة العمل على أسلوب واهداف التدخل فى موقف النزاع.

**٢- أدوار المنظم الاجتماعى فى التعامل مع النزاعات بالمجتمع المحلى.**

أ- **دور الوسيط:** يعمل الوسيط على تسوية النزاع بين الاطراف المتنازعة حيث يلتقى الطرفات المتنازعان بطرف ثالث محايد، وقد أصبحت الوساطة مدخل علميا شائعا لحل الخلافات فى الآراء ووجهات النظر حول الموضوعات والقضايا المختلفة، حيث اكدت الدراسات العلمية والتى أجريت على الوساطة ان المنظم الاجتماعى كوسيط له دور فعال فى حل النزاعات بين أفراد وجماعات المجتمع المحلى.

ب- **دور المفاوض:** يعمل على التقاء أطراف النزاع ويسعى لعقد تسوية ليصل الى اتفاق مقبول، ويقوم المنظم الاجتماعى بالتفاوض بعقد جلسات مشتركة مع أطراف النزاع كان ينظر لها من الصعب عقدها، ويعمل على تضييق الفجوة بين اطراف النزاع، وتقليل التوقعات الغير متوقعة، للوصول الى تسوية مرضية للجميع (احمد، ٢٠٠٦، ص ٣٤٢).

ت- **دور المحكم:** يكون المحكم الافضل محايدا وغير منحاز كما يكون موضع أحترام من كافة أطراف النزاع، ولة سلطات تخوله إصدار الحم المناسب، ويتعهد بالحفاظ على سرية المفاوضات.

ث- **دور الممكن:** حيث يهدف الى تسهل ممارسة طريقة تنظيم المجتمع فى قضايا النزاع من خلال خلق الرغبة فى العمل المشترك وتشجيع سكان المجتمع المحلى على أنشاء التنظيم الذي يساعد فى حل مشكلاتهم، والعمل على خلق العلاقات الانسانية وروح التعاون بين سكان المجتمع والتوفيق بين وحدات المجتمع المتنازعة، والعمل على إيجاد اهداف عامة طويلة المدى يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

ج- **دور الخبير:** حيث يعمل المنظم الاجتماعى على توفير المعلومات والحقائق والاحصاءات والنتائج والخبرة الفنية، من خلال مسادة الاطراف المتنازعة على الاستفادة من الخبرات السابقة فى مجال النزاعات، للمساهمة بفاعلية فى فض النزاع.

ح- **دور المستثير:** حيث يهدف المنظم الاجتماعى إلى إيجاد حلول غير تقليدية لحل موقف النزاع، بل العمل على إيجاد وإنتاج حلول جديدة غير تقليدية تساهم بفاعلية فى حل قضية الخلاف.

خ- **دور المطالب:** من خلال تمكين ومساعدة الأطراف الضعيفة من المطالبة بحقوقهم وتمكينهم من إدارة النزاع بطريقة فعالة (محمد، ٢٠١١، ص ١٥٥).

**٣- إستراتيجيات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى التعامل مع النزاعات بالمجتمع المحلى:**

ا- **إستراتيجية تفادى النزاع:** تهدف هذه الإستراتيجية إلى التحرك بحذر مع موقف النزاع واحتوائه لتفادى وقوع النزاع بين أطرافه، وتفادى حدوث خلافات او نزاعات، من خلال حرص المفاوض على التوصل الى اتفاق وبالتالى خروج عملية التفاوض بشكل سليم، وفى بعض الاحيان من خلال هذه الاستراتيجية يصل الامر الى قبول احد أطراف النزاع لطلبات الطرف الاخر، أو تقديم تنازلات من قبل الأطراف.

ب- **استراتيجية الوساطة:** تستخدم الوساطة بديلا عن التقاضى بمساعدة أطراف معنية فى حل وتسوية النزاعات، وفى الوساطة لا يقوم الوسيط باتخاذ قرارات لطرف معين، مثل ما يحدث فى التحكيم او القضاء، ولكن يتم مساعدة الاطراف المتنازعة عن طريق بناء عملية الاتصال والتفاوض التى تسمح لكل منهم، بتحليل المشكلة وايجاد الحلول، ثم فى النهاية الاتفاق على مجموعة من الخطوات التى يجب اتخاذها لحل المشكلة (أحمد، ٢٠٠٦، ص ٣٢٧).

ج- **إستراتيجية المواجهة:** تستخدم فى مواقف المعارضة، ويركز المنظم الاجتماعى على الوقائع التى تمس الجوانب الهامة فى حياة أفراد المجتمع وتؤثر عليهم بالسلب، وأهمية شعور أفراد المجتمع بإمكانية القيام بعمل او فعل بدلا من ترك المجتمع عاجزاً إمام هذ النزاع.

د- **إستراتيجية الحملة:** يستخدمها المنظم الاجتماعى عند الشعور بوجود أختلافات فى الراى حول القضايا المثارة بين جماعات المجتمع، ومحاولة إيجاد اتصال انسانى بين الجماعات بهدف التوصل الى اتفاق عن طريق التركيز على قيم هامة مشتركة لها أهميتها بين سكان

المجتمع والتى من خلالها يمكن التوصل الى الاتفاق المنشود، ويستخد المنظم الاجتماعى كافة وسائل التواصل الانسانى مثل وسائل الاعلام المختلفة، من أجل التركيز على تحقيق التغيير المنشود.

هـ- **إستراتيجة التعاقد او التضامن:** وتقوم هذه الإستراتيجية على أفتراض ان هناك قيم ومصالح مشتركة يشترك فيها سكان المجتمع، ومن ثم تصلح كأساس للوصول إلى اتفاق حول القضايا الهامة، ويقوم المنظم الأجتماعى بمساعدة جماعات المجتمع على التوصل إلى اتفاق حول قضايا التنمية فى المجتمع المحلى (صادق، ٢٠٠٦، ص ٢٤٩).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن لطريقة تنظيم المجتمع دوراً فعال فى كيفيفة التعامل وإدارة مواقف النزاعات بالمجتمعات المحلية، بما يسهم فى مساعدة اعضاء لجان المصالحات الشعبية فى توفير الحقائق والمعلومات حول طبيعة النزاع وكيفيفة التعامل معه، ومساعدة أعضاء اللجان على التنسيق بين كافة الاعضاء لمنع الأزدواجية فى التعامل مع مشكلة النزاع، والمساعدة فى وضع خطة عمل لتحديد انواع النزاعات المجتمعية السائدة، والتعاون مع الهيئات والأجهزة الأخرى الموجودة بالمجتمع المحلى سواء إكانت حكومية أو أهلية، للوصول إلى تسويات مرضية لأطراف النزاع وحكم مُرضى لجميع الأطراف، بما ياسد فى حل النزاع ويحقق الاستقرار والتماسك المجتمعى.

**تاسعا: الاجراءات المنهجية:**

١- **نوع الدراسة:** بناءا على مشكلة الدراسة واتساقا مع أهدافها تم تحديد نوع الدراسة، وهي الدراسة الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة فى المجتمع، من خلال جمع البيانات عنها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرغوبة.

٢- **منهج الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي كأحد المناهج المستخدمة الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية، والذي يهتم بوصف الظواهر الموجودة في المجتمع، ويتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية، كما يغلب عليها الصفة العملية حيث يستفاد بالمسح الإجتماعى في جمع الحقائق عن الظاهرة الاجتماعية بعد أن تكون قد أجريت بحوث كشفية عليها (مختار، ١٩٩٥، ص ١٥٦)، ولهذا تم استخدام منهج المسح الاجتماعى الشامل لأعضاء لجان المصالحات الشعبية بمدينة ديروط بمحافظة اسيوط.

**٣- مجالات الدراسة:**

أ- **المجال المكانى:** سوف يتم تطبيق الدراسة على اعضاء لجان المصالحات الشعبية بمركز ديروط بمحافظة أسيوط، وهو يعد أكبر مركز فى محافظة أسيوط من حيث المساحة وحجم السكان، وتنتشر فيه الأشكال المختلفة من النزاعات وتنشط فيه لجان المصالحات الشعبية للوصول الى حلول مرضية لحل النزاعات المختلفة.

ب- **المجال البشري:** تمثل المجال البشري للدراسة فى الحصر الشامل لجميع اعضاء لجان المصالحات الشعبية بمركز ديروط وبلغ عددهم (٣٨) عضو، وتم استبعاد عدد (١٠) من اعضاء لجان المصالحات لخضوعهم لعينة ثبات الاستمارة، واعتذر عدد (٤) مفردة من اعضاء لجان المصالحات لظروفهم الخاصة، واصبح العدد النهائى لمفردات الدراسة الاساسية (٢٤) مفردة.

ر- **المجال الزمنى:** تم جمع البيانات من مفردات الدراسة فى الفترة من (٢٠٢٤/١٠/٢٠) الى (٢٠٢٤/١١/٩).

**٤- ادوات الدراسة:**

تمثلت أدوات الدراسة فى تصميم إستمارة استبيان لمفردات الدراسة من أعضاء لجان المصالحات الشعبية بمركز ديروط لتحديد المتطلبات اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات، وقد إتبع الباحث الخطوات التالية عند تصميم إستمارة الاستبيان

١- قام الباحث بالإطلاع علي ما سبق عرضة من كتابات نظرية ذات صلة بموضوع الدراسة، وما توصلت إلية نتائج الدراسات السابقة، وكذلك الإطار النظري السابق عرضه.

٢- قام الباحث بتحديد محاور الإستمارة وقد تم تقسيمها إلي:

المحور الأول: خصائص مجتمع البحث، المحور الثانى: المتطلبات القيمية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية، المحور الثالث: المتطلبات المعرفية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية، المحور الرابع: المتطلبات المهارية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية، المحور الخامس: المتطلبات المادية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية، المحور السادس: المتطلبات الاتصالية لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات، والمحور الاخير حول الصعوبات التى تعيق عمل لجان المصالحات فى حل النزاعات.

**٣- صدق الاستمارة:** لاختبار صدق استمارة استبيان اعضاء لجان المصالحات الشعبية تم حساب معاملات الصدق الظاهري، وصدق المحتوى، والصدق الإحصائي، وذلك كما يلي:

- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** حيث تم عرض الأداة على عدد ( ١٠ ) من أعضاء هيئة التدريس بكل من كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان وجامعة أسيوط، وجامعة الفيوم، لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم الاعتماد على نسبة أتفاق لا تقل عن ( ٨٠ %)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الإستمارة في صورتها النهائية.

- **صدق المحتوي (الصدق المنطقي):** وللتحقق من هذا النوع من الصدق قام الباحث بما يلي:

الإطلاع علي الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وتحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة، والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، من حيث تحديد أبعاد وعبارات المتطلبات اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات المجتمعية.

- **الصدق الإحصائي (الصدق الذاتي):** يمكن تحديد قيمة معاملات الصدق الإحصائي لاستمارة استبيان اعضاء لجان المصالحات الشعبية، حيث يعرف معامل الصدق الإحصائي بأنه الجذر التربيعى لمعامل الثبات، وذلك يتضح فى الجدول التالى:

جدول رقم (١) يوضح معامل ارتباط الجذر التربيعى لابعاد استمارة اعضاء لجان المصالحات الشعبية

| م | الأبعاد | المعامل الإحصائي |
|---|---|---|
| ١ | المتطلبات القيمية | ٠,٨٧** |
| ٢ | المتطلبات المعرفية | ٠,٩١** |
| ٣ | المتطلبات المهارية | ٠,٨٩** |
| ٤ | المتطلبات المادية | ٠,٩٣** |
| ٥ | المتطلبات الاتصالية | ٠,٨٨** |
| | أبعاد الأداة ككل | ٠,٩٠** |

**٤- ثبات الأداة:** تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا كرونباخ ) لقيم الثبات التقديرية لإستمارة اعضاء لجان المصالحات الشعبية، وذلك بالتطبيق على ( ١٠ ) مفردات من هؤلاء العاملين ثم إعادة التطبيق عليهم مرة أخرى خلال (١٥) يوما وتم استبعاد مفردات

عينة االثبات من العينة الاساسية، وإتضح ان نتيجة معامل ثبات الاستمارة مقبول مما يدل على ثبات استمار اعضاء لجان المصالحات وصلاحيتها للتطبيق الميدانى، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح معامل ارتباط ألفا كرونباخ لأبعاد استمارة اعضاء لجان المصالحات الشعبية ن= (١٠)

| م | الأبعاد | عدد العبارات | المعامل الإحصائي |
|---|---|---|---|
| ١ | المتطلبات القيمية | ٧ | ٠,٧٩** |
| ٢ | المتطلبات المعرفية | ٧ | ٠,٨٥** |
| ٣ | المتطلبات المهارية | ٧ | ٠,٨٣** |
| ٤ | المتطلبات المادية | ٧ | ٠,٨١** |
| ٥ | المتطلبات الاتصالية | ٧ | ٠,٨٦** |
| أبعاد الأداة ككل | | ٣٥ | ٠,٨٢** |

**٥- الأساليب الاحصائية المستخدمة فى الدراسة:**

تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (sppss v22) والمعاملات الاحصائية التى أستخدمت فى البحث هى: (التكرارات، والنسب المئوية، حساب المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى، معامل الارتباط الفا كرونباخ لحساب ثبات الاستمارة، ومعامل الجذر التربيعى لحساب صدق الاستمارة).

وتم حساب مستوى المتوسط الحسابى من خلال التدرج الثلاثى لمقياس ليكرت من خلال وضع نسب لثلاث مستويات وهى كاتالى:

٤- مستوى منخفض بين (١: ١,٦٧).

٥- مستوى متوسط بين ( ٢,٣٤: ١,٦٨).

٦- مستوى مرتفع بين (٢,٣٥ : ٣).

**عاشراً: نتائج الدراسة الميدانية**

**المحور الاول: خصائص مجتمع الدراسة**

جدول رقم (٣) يوضح الخصائص الكمية والكيفية لمفردات الدراسة ن= (٢٤)

| م | أولا: المتغيرات الكيفية<br>النوع | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ذكر | ٢١ | %٨٧,٥ | ١ |
| ٢ | أنثى | ٣ | %١٢,٥ | ٢ |
| | المجموع | ٢٤ | %١٠٠ | |

| | الوظيفة الحالية | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | مدرس | ٧ | %٢٩ | ١ |
| ٢ | أمام مسجد | ٤ | %١٧ | ٣ |
| ٣ | صاحب أراضى زراعية | ٦ | %٢٥ | ٢ |
| ٤ | قسيس | ١ | %٤ | ٥ |
| ٥ | تاجر | ٤ | %١٧ | ٣ |
| ٦ | محامى | ٢ | %٨ | ٤ |
| | المجموع | ٢٤ | %١٠٠ | |
| | الحالة التعليمية | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
| ١ | لا يقرأ ولا يكتب | ١١ | %٤٨ | ١ |
| ٢ | مؤهل متوسط | ٥ | %٢٠ | ٢ |
| ٣ | مؤهل فوق المتوسط | ٢ | %٨ | ٤ |
| ٤ | مؤهل عالى | ٤ | %١٧ | ٣ |
| ٥ | دراسات عليا | ٢ | %٨ | ٤ |
| | المجموع | ٢٤ | | |
| | الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
| ١ | أعزب | ٠ | 0 | ٤ |
| ٢ | متزوج | ١٦ | 67% | ١ |
| ٣ | مطلق | ٣ | 12% | ٣ |
| ٤ | أرمل | ٥ | 21% | ٢ |
| | المجموع | ٢٤ | 100% | |
| | نوع النزاع التى تفصل فية لجان المصالحه | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
| ١ | نزاعات الثأر | ١٢ | 50% | ١ |
| ٢ | نزاعات العمل | ٠ | 0 | ٥ |
| ٣ | نزاعات تقسيم الاراضى | ٣ | 12% | ٤ |
| ٤ | نزاعات طائفية | ٠ | 0 | |
| ٥ | نزاعات أسرية | ٥ | 21% | ٢ |
| ٦ | نزاعات قبلية | ٠ | 0 | ٥ |
| ٧ | نزاعات تقسيم الميراث | ٤ | 17% | ٣ |
| | المجموع | ٢٤ | 100% | |
| | ثانيا: المتغيرات الكمية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | |
| ١ | السن | ٥٩,٧ | ١٦,٨ | |
| ٢ | عدد سنوات الخبرة فى مجال لجان المصالحات | ١٣,٨ | ١١,٤ | |
| ٣ | الحصول على دورات تدريبية | ٦,٢ | ١,٨ | |

- **بالنسبة للبيانات الأولية الكيفيفة لخصائص مفردات الدراسة من أعضاء لجان المصالحات الشعبية** بمركز ديروط، بمحافظة أسيوط، تشير بيانات جدول رقم (٣) الى ان نوع مفردات الراسة من أعضاء اللجان المصالحات جاء معظمهم من الذكور بنسبة مئوية بلغت (٨٧,٥%)، بينما بلغت نسبة الإناث (١٢,٥%)، وقد يرجع هذا لطبيعة

العمل وما يتطلبة من جهود بدنية وانتقالات الى امكان أخرى للتحاور مع أطراف النزاع، لا تستطبع عليهن النساء، وتوجد النساء بنسبة قليلة قد يرجع من أجل التحاور مع النساء اللتى يكن طرفن فى معظم النزاعات، وجاء توزيع مفردات الدراسة من اعضاء لجان المصالحات الشعبية من حيث الوظيفة الحالية، جاء فى الترتيب الاول وظيفة المعلم والمدرس بنسبة مئوية بلغت (٢٩%)، مما يدلل على اهمية ومكانة التعليم فى فض النزاع وشرح القضايا الخلافية لأطراف النزاعات، ويؤكد على اهمية احترام أفراد المجتمع خاصة فى صعيد وقرى مصر لمكانة المعلم بينهم والاخذ بأراهم ووجهات نزرهم فى قضية الخلاف والنزاع، ثم تلى ذلك أصحاب وملاك الاراضى الزراعية بنسبة بلغت (٢٥%) لما يمتلكونة من نفوز ومكانة بين أفراد المجتمع الريفى ويلجأ اليهم كثير من افراد المجتمع لحل نزاعتهم والخلافات فيما بينهم، ثم بعد تنوعت وظائف اعضاء لجان المصالحات دون فروق جوهرية حيث جاء بعد ذلك إمام المسجد، ومن يمتهن التجارة بنسبة متساوية بلغت (١٧%)، ثم تواجد من يمتهن مهنة المحاماه لشرح وتفسير النتائج والتشريعات القانونية المترتبة على قضية الخلاف بنسبة بلغت (٨%)، وتواجد القسيس لمحاولة شرح وتبسيط الخلافات من وجهة نظر الديانة المسيحية، حماية للمجتمع وتحقيقا للوحدة الوطنية التى تسود المجتمع المصري منذ قديم الزمن، وهذا ما يؤكد علية متغير طبيعة ونوع الخلافات فى المجتمع المحلى حيث أظهرت نتائج مفردات الدراسة انه لا يوجد خلافات طائفية أو دينية بين سكان المجتمع، مما يدل على تماسك وحدة المجتمع المحلى، حيث أظهرت النتائج أن الأغلبية الكبري من نوع الخلافات التى تسود بين أفراد المجتع هى خلافات الثأر بنسبة مئوية بلغت (٥٠%)، وقد يرجع هذا الى خطورة مشكلة الثأر بين السكان وتأصلها فى جذور المجتمع منذ القدم، ورغم الجهود التى تبذلها لجان المصالحات فى التوصل الى حلول لهذه المشكلة، إلا ان بعض الاطراف الغير مباشرة ومتصلة بالقضية تعود وتشعل فتيل الأزمة من جديد، وجاءت النزاعات الأسرية التى تفصل فيها لجان المصالحات فى الترتيب الثانى بنسبة بلغت (٢١%)، هذا يدلل على انتشار الخلافات الاسرية والعائلية بين أفراد المجتمع المحلى والتى تكون فى معظمها ترجع الى مشكلات النساء والاطفال، وقد يبدأ النزاع بسيطا فى الاول ولكن مع الوقت يصبح خلافا كبيرا يستدعى التدخل للصلح من قبل لجان المصالحات، وجاء النزاعات على تقسيم الميراث فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (١٧%)، حيث فى بعض الاحيان

يحدث خلافات حول احقية الورث أذا توفى كبير العائلة ولم يترك وصية واضحة، ورغم تحفظ كثير من العائلات حول تقسيم الورث باعتباره أمر داخلى خاص بأفراد العائلة، إلا أن فى بعض الحالات تحدث نزاعات بين الابناء والاخوات حول احقية الورث، وطلب الحكم والفصل من لجان المصالحات، وجاء فى المرتبة الاخيرة من طبية النزاعات التى تفصل فيها لجان المصالحات هى نزاعات حول تقسيم الأراضى بنسبة بلغت (١٢%)، وقد يرجع هذا معرفة الاراضة الخاصة بأفراد المجتمع منذ الاجيال السابقة، حيث كل عائلة تعرف أرضها وتحافظ عليها من عشرات السنين، ولكن فى بعض الاحيان يحدث خلافات حول رسم الحدود او نسبة البناء على الاراضى، مما يستدعى تدخل لجان المصالحات للفصل بين اطراف النزاع، وأكدت نتائج الجدول السابق على أن حوالى نصف اعضاء لجان المصالحات لا يقرأون أو يكتبون بنسبة بلغت (٤٨%)، وهذا طبيعى فى المجتمع الريفى والصعيدى خاصة أن النسبة الكبيرة من عمر اعضان لجان المصالحات تتجاوز الستين عاما، وقد لا يستطيعون القراءة والكتابة او معرفة التطورات الحديثة فى الوساطة والتفاوض بين الفئات، إلا أنهم لديهم من الخبرة العملية والهيبة والمكانة الاجتماعية فى نفوس أفراد المجتمع المحلى ما يعوض ذلك ويساهم بشكل كبير فى حل الخلافات والنزاعات فى المجتمع المحلى، وجاء اخيرا من اعضاء لجان المصالحات الحاصلون على شهادات عليا أثنين فقط بنسبة لغت (٨%)، وقد يكونوا هؤلاء المدخل المتاسب لأكسابهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات الحديثة حول فن التفاوض والوساطة الشعبية، لكى يكونوا قادرين على توصيل ما أكتسبوه الى باقى أعضاء لجان المصالحات، وأظهرت نتائج الجدول السابق أن الاغلبية من أعضاء لجان المصالحات متزوجون بنسبة بلغت (٦٧%)، بينما جاء نسبة الأرمل منهم (٢١%)، وجاء المطلقون فى المرتبة الاخيرة بنسبة بلغت (١٢%)، وتشير هذه النتائج الى الاستقرار الاسري لمعظم أعضاء لجان المصالحات مما يؤكد على جاهزيتهم ومقدررتهم على ممارسة عملهم بلجان المصالحات.

- **وبالنسبة للبيانات الأولية الكمية لخصائص مفردات الدراسة من أعضاء لجان المصالحات الشعبية:** تشير بيانات جدول رقم (٣) الى أن المتوسط الحسابى لأعمار مفردات الدراسة من أعضاء لجان المصالحات الشعبية بلغ (٥٩,٧) وبانحراف معياري قدره (١٦,٨)، وهذا يدلل على الخبرة العملية لدى اعضاء لجان المصالحات فى العمل

فى تسوية وحل النزاعات بين السكان، وهذا ما يؤكد علية المتوسط الحسابى لعدد سنوات الخبرة لاعضاء لجان المصالحات الذي بلغ (١٣,٨) وبانحراف معيارى قدرة (١١,٤)، مما يعكس خبرتهم وتجاربهم الميدانية فى حل الخلافات بالطرق السلمية، بينما تشير نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابى للدورات التى حصل عليها اعضاء لجان المصالحات كان قليل حيث بلغ (٦,٢) وبانحراف معيارى قدرة (١,٨)، مما يعكس أهمية تنظيم البرامج والدورات التدريبة لأعضاء لجان المصالحات لأكسابهم المهارت والمعارف والاتجاهات الحديثة عن الوساطة والتفاوض فى حل الخلافات والنزاعات بين فئاتسكان المجتمع.

**المحور الثانى: الإجابة على تساؤلات الدراسة حول المتطلبات اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى:**

**١- المتطلبات القيمية اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات فى حل النزاعات.**

جدول رقم (٤) يوضح المتطلبات القيمية لنجاح لجان المصالحات فى حل النزاعات ن=(٢٤)

| م | المتطلبات القيمية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | احترام وجهات نظر أطراف النزاع حول المشكلة او القضية | 2.51 | 0.59 | 4 |
| ٢ | تقبل طبيعة ونوع النزاع والفصل فية | 2.53 | 0.54 | 3 |
| ٣ | تقدير أطراف النزاع وتقبلهم كما هم | 2.50 | 0.56 | 5 |
| ٤ | احترام عادات وتقاليد المجتمع المحلى | 2.45 | 0.63 | 6 |
| ٥ | احترام الوقت فى الفصل فى المنازعات | 2.43 | 0.62 | 7 |
| ٦ | المحافظة على سرية اجتماعات لجان المصالحات | 2.54 | 0.55 | 2 |
| ٧ | احترام المعتقدات الدينية لاطراف النزاع | 2.57 | 0.58 | 1 |
| | البعد ككل | ١,٩٨ | 0.84 | متوسط |

- يتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوي المتطلبات القيمية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية مستوي متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابى (١,٩٨) والانحراف المعيارى قدرة (٠,٨٤)، وهو مستوى مقبول يدلل على ألتزام اعضاء لجان المصالحات بمبادى وقيم الاحترام والعدالة والمساوة فى العمل بلجان المصالحات الشعبية، كهدف أساسيى لحل النزاع بين الأطراف المتنازعة، حيث بدون تقبل واحترام عادات وتقاليد الاخرين، لن يكون هنال حل مرضى لجميع الأطراف.
- وجاء فى المرتبة الأولى من تلك المتطلبات احترام المعتقدات الدينية لاطراف النزاع بمتوسط حسابى بلغ (٢,٥٧) وانحراف معيارى قدرة (٠,٥٨)، حيث احترام وتقبل المعتقدات الدرنية للطرف الاخر من أهم أسس نشر السلام والامان ووقف الحروب بصفة

عامة بين الافراد والجماعات والمجتمعات، وجاء فى المرتبة الثانية المحافظة على سرية اجتماعات لجان المصالحات بمتوسط حسابى بلغ (٢,٥٤) وبانحراف معياري (٠,٥٥)، وفى المرتبة الثالثة تقبل طبيعة ونوع النزاع والفصل فية بمتوسط حسابى بلغ (٢,٥٣) وبانحراف معياري (٠,٥٤)، وفى المرتبة الاخيرة جاءت عبارة احترام الوقت فى الفصل بين المنازعات بمتوسط حسابى بلغ (٢,٤٣) وبانحراف معياري قدرة (٠,٦٢)، وقد يرجع هذا الى أحتياج بعض النزاعات الى اوقات عمل كثيرة ومنفصلة، وتستدعى القيام بزيارات مفاجئة للوقوف على ألتزام أطراف النزاع بالحكم والتسوية الصادرة.

- **مما سبق تؤكد نتائج الجدول السابق على اهمية توافر** قيم التقبل والاحترام والعدالة والمساواه بين الجميع من أجل نجاح عمل لجان المصالحات، وهذا يتماشى مع التراث النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتنظيم المجتمع بصفة خاصة من أحترام قيم ومبادى العمل المهنى لتحقيق الفاعلية والمهنية مع العملاء باختلاف أنواعهم وطبيعة مشكلاتهم ومراعاه فروقهم الفردية.
- **وتأتى هذه النتائج متفقة مع دراسة شداد (٢٠١٦)** الذي أكد أن اهم الاسباب التى أدت الى اندلاع الحروب والنزاعات بالمجتمع اليمنى، هو عدم تقبل واحترام معتقدات الطرف الاخر، والتعصب لفئة معينة، مما كان له الدافع الاكبر فى انتشار النزاعات والخلافات بين الجماعات فى دولة اليمن الشقيقة، ومن هنا نجد أن المتطلبات القيمية من أحترام وتقبل معتقدات وافكار الاخرين تعد أهم القواعد والمقومات التى يجب أن تتوافر فى بصفة عامة فى كافة مؤسسات وهيئات المجتمع لنجاح دورها فى المجتمع من ناحية، ومن جهة أخري يعد توافر متطلبات القيم لدى أعضاء لجان المصالحات سببا هاما فى نجاح عمل هذه اللجان.

**٢- المتطلبات المعرفية اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.**

جدول رقم (٥) يوضح المتطلبات المعرفية لنجاح لجان المصالحات فى حل النزاعات ن= (٢٤)

| م | المتطلبات المعرفية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | معارف خاصة بانواع النزاعات فى المجتمعات المحلية | ١,٥٠ | 0.59 | 4 |
| ٢ | معارف بخصائص وسمات أطراف النزاع | ١,٥٢ | 0.54 | 3 |
| ٣ | معارف بأليات التفاوض والوسساطة فى حل النزاع | ١,٤٦ | 0.59 | 6 |

| م | المتطلبات المعرفية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ٤ | معراف بفن ادارى حوار التفاوض بين الاطراف المتنازعة | ١,٤٧ | 0.62 | 5 |
| ٥ | معارف بالاتجاهات الحديثة فى حل النزاعات المجتمعية | ١,٥٤ | 0.50 | 2 |
| ٦ | معارف بطرق التدخل المبكر لمنع حدوث النزاعات | ١,٥٥ | 0.55 | 1 |
| ٧ | معارف بالقوانين والتشريعات الخاصة بالنزاعات داخل المجتمع | ١,٤٤ | 0.59 | 7 |
| | البعد ككل | ١,٦٢ | ٠,٥٣ | منخفض |

- يتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوي المتطلبات المعرفية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية مستوي منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابى (١,٦٢) والانحراف المعيارى قدرة (٠,٥٣)، وهو مستوى يدلل على انخفاض مجموعة المعارف والمعلومات عن ادراة النزاعات والوساطة بين الاطراف، ويدل على ضعف ألمام اعضاء لجان المصالحات بالاتجاهات والنماذج العلمية الحديثة عن الوساطة، مما يستدعى العمل على تزويدهم واكسابهم معارف الوساطة من خلال، تنظيم البرامج والدورات التدريبية، ودعوة الباحثين على اثراء الجانب النظري للعاملين بلجان المصالحات من خلال تكثيف أجراء البحوث والدراسات المرتبطة بهذا الموضوع.
- وجاء فى المرتبة الاولى من تلك المتطلبات معارف بطرق التدخل المبكر لمنع حدوث النزاعات بمتوسط حسابى بلغ (١,٥٥) وانحراف معيارى قدرة (٠,٥٥)، وفى المرتبة الثانية عبارة معارف بالاتجاهات الحديثة فى حل النزاعات المجتمعية بمتوسط حسابى بلغ (١,٥٤) وانحراف معياري قدرة (٠,٥٠)، وفى المرتبة الثالثة عبارة معارف بخصائص وسمات أطراف النزاع بمتوسط حسابى بلغ (١,٥٢) وانحراف معياري قدرة (٠,٥٤)، وفى المرتبة الاخيرة عبارة معارف بالقوانين والتشريعات الخاصة بالنزاعات داخل المجتمع بمتوسط حسابى بلغ (١,٤٤) وانحراف معيارى قدرة (٠,٥٩)، وتشير هذه النتائج إلى اهمية تحقيق المتطلبات المعرفية حتى يكون أعضاء لجان المصالحات على دراية بالمعارف والاتجاهات، وكذلك بالقوانين والتشريعات الحديثة التى تصدر فى شأن فض النزاعات والخلافات بين الافراد والجماعات فى المجتمع المحلى.
- **وتتفق هذه النتائج مع دراسة البريري (٢٠٠٦)**، الذى وضح على اهمية توفير واكساب والمهارات والقدرات التفاوضية للعاملين فى مناطق النزاعات والخلافات، حتى يكونوا أكثر دراية فى فض النزاع، وأوصى باهمية تنظيم الندوات العلمية،و عقد البرامج التدريبية مع

معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية لإكساب العاملين فى فض النزاعات بالمعارف والمعلومات حول طرق ووسائل فض النزاع.

**٣- المتطلبات المهارية اللازم توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.**

جدول (٦) يوضح المتطلبات المهارية لنجاح لجان المصالحات فى حل النزاعات ن=(٢٤)

| م | المتطلبات المهارية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | المهارة فى الانصات الجيد لكل الاطراف بفهم وهدوء | ١,٨٩ | ٠,٨٤ | ٤ |
| ٢ | المهارة فى انتقاء المعلومات المناسبة فى الموقف المناسب | ١,٩٤ | ٠,٨٥ | ٣ |
| ٣ | المهارة فى تفسير وملاحظة السلوكيات اللفظية وغير اللفظية لاطراف النزاع | ١,٤٣ | ٠,٧٤ | ٧ |
| ٤ | المهارة فى أجراء المقابلات الناجحة مع الاطراف المؤثرة على عملية النزاع | ١,٨٥ | ٠,٨١ | ٥ |
| ٥ | المهارة على تفهم الرغبات الصريحة والضمنية لأطراف النزاع | ٢,٠٦ | ٠,٨٢ | ١ |
| ٦ | المهارة فى استخدام تقنيات ووسائل التواصل الحديثة مع أطراف النزاع | ١,٩٦ | ٠,٨٠ | ٢ |
| ٧ | المهارة فى تنظيم اللقاءات والندوات حول موضوع النزاع | ١,٦٧ | ٠,٨٨ | ٦ |
| | البعد ككل | ١,٦٧ | ٠,٨٤ | منخفض |

- تشير نتائج جدول رقم (٦) أن مستوي المتطلبات المهارية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية مستوي منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابى (١,٦٧) والانحراف المعيارى قدرة (٠,٨٤)، وهو مستوى يدلل على انخفاض مدى ألمام أعضاء لجان المصالحات باستخدام مهارات التفاوض وفض النزاع بين الاطراف والاعتماد على خبراتهم الميدانية فى حل النزاعات دون التطرق باستخدام مهارات وفن التفاوض، مما يستدعى التدخل وحث الباحثين على اجراء الدراسات والبحوث ذات عائد التدخل المهنى بهدف اكساب اعضاء لجان المصالحات وجميع العاملين فى مجال فض النزاع بالمهارات العملية فى فن ادارة التفاوض وفض النزاع.
- وجاءت المرتبة الاولى من المتطلبات المهارية اللازم توافرها لنجاح أعضاء لجان المصالحات فى فض النزاعات عبارة المهارة على تفهم الرغبات الصريحة والضمنية لأطراف النزاع بمتوسط حسابى بلغ (٢,٠٦) وانحراف معيارى قدرة (٠,٨٢)، وفى المرتبة الثانية عبارة المهارة فى استخدام تقنيات ووسائل التواصل الحديثة مع أطراف النزاع بمتوسط حسابى بلغ (١,٩٦) وانحراف معياري قدرة (٠,٨٠)، وفى المرتبة الثالثة عبارة

المهارة فى انتقاء المعلومات المناسبة فى الموقف المناسب بمتوسط حسابى بلغ (١,٩٤) وانحراف معياري قدرة (٠,٨٥)، بينما جاء فى المرتبة الاخيرة من المتطلبات المهارية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى فض النزاعات عبارة المهارة فى تفسير وملاحظة السلوكيات اللفظية وغير اللفظية لاطراف النزاع بمتوسط حسابى (١,٤٣) وانحراف معياري (٠,٧٤)، وقد يرجع ذلك الى اعتماد كثير من أعضاء لجان المصالحات على الخبرة الذاتية والمكانة الاجتماعية الناتجة من خبرات سابقة لهم فى حل الخلافات، دون الاهتمام بالالمام واكتساب المهارات الحديثة فى ادارة النزاع، ولهذه يجب اقناع اعضاء لجان المصالحات بأهمية مواكبة التطور والتغيرات التى تواكب تطور المجتمعات ومعرفة كل ما هو جديد من معارف ومهارات خاصة بأدارة النزاعات وفض الخلافات.

- **وهذا ما تتفق علية نتائج دراسة قاسم (٢٠١٥)** على أهمية اكساب الاخصائيين الاجتماعيين مهارت الوساطة والتفاوض من أجل حل الخلافات الاسرية بمحكمة الاسرة، حيث اكدت الدراسة ان نجاح عمل الاخصائى الاجتماعى بمحاكم الاسرة فى تسوية النزاعات الاسرية مرهون بمدى إلمامه بمهارات الوساطة والتفاوض فى تسوية النزاعات.

**٤- المتطلبات المادية اللازم توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.**

جدول رقم (٧) يوضح المتطلبات المادية لنجاح لجان المصالحات فى حل النزاعات ن=(٢٤)

| م | المتطلبات المادية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | يتوافر مكان مناسب لعقد الاجتماعات الطارئة لاعضاء اللجنة | ١,٩٧ | ٠,٨٤ | ٣ |
| ٢ | المكان يتوافر فية تهوية واضاءة مناسبة | ٢,٠٤ | ٠,٨٦ | ٢ |
| ٣ | يوجد مقر ثابت لاعضاء لجان المصالحات | ٢,٠٦ | ٠,٨١ | ١ |
| ٤ | يتوافر دعم مالى لاعضاء لجان المصالحات من السلطات الرسمية | ١,٩٤ | ٠,٨٢ | ٥ |
| ٥ | الحصول على مقابل مالى للعمل فى لجان المصالحات | ١,٩٥ | ٠,٨٥ | ٤ |
| ٦ | أطراف النزاع يحصولون على تسوية مالية من اعضاء لجان المصالحات | ١,٨٥ | ٠,٨٣ | ٧ |
| ٧ | يوجد تبرعات مالية من قبل أفراد المجتمع المحلى لاعضاء لجان المصالحات | ١,٩٠ | ٠,٨٥ | ٦ |
| | البعد ككل | ١,٩٦ | ٠,٨٢ | متوسط |

- تشير نتائج جدول رقم (٧) أن مستوي المتطلبات المادية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية مستوي متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابى (١,٩٦) والانحراف المعيارى قدرة (٠,٨٢)، وهو مستوى متوسط يدل على توفر المقومات المادية لنجاح عمل اللجنة فى حل الخلافات، حيث يعد المال وتوافر الموارد المادية هى السبب الاول فى نجاح عمل أى ادراة او مؤسسة او لجان، وهذا ما أكدت علية تراث طريقة تنظيم المجال من أهمية قضية تمويل البرامج والمشروعات فى نجاح عمل أى هيئة سواء اكانت حكومية أو أهلية.
- وجاء فى المرتبة الاولى من المتطلبات المادية اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع، عبارة يوجد مقر ثابت لاعضاء لجان المصالحات بمتوسط حسابى (٢,٠٦) وانحراف معياري (٠,٨١)، وفى المرتبة الثانية عبارة المكان يتوافر فية تهوية واضاءة مناسبة بمتوسط حسابى بلغ (٢,٠٤) وانحراف معياري (٠,٨٦)، وفى المرتبة الثالثة عبارة يتوافر مكان مناسب لعقد الاجتماعات الطارئة لاعضاء اللجنة بمتوسط حسابى (١,٩٧) وانحراف معياري (٠,٨٤)، وفى الاخيرة من المتطلبات المادية اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع، عبارة أطراف النزاع يحصولون على تسوية مالية من اعضاء لجان المصالحات بمتوسط حسابى بلغ (١,٨٥) وانحراف معياري قدرة (٠,٨٣)، وقد يرجع هذا الى إعتبار العمل فى لجان المصالحات عمل تطوعى لحل النزاع والخلافات، دون الاهتمام بالمكسب الشخصى لاعضاء لجان المصالحات، ولكن مع توافر المكان المناسب لعقد الاجتماعات، وتوافر الدعم المالى والمعنوى لعمل اللجان له دور كبير فى نجاح عمل لجان المصالحات.
- **وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة على (٢٠١٩)** على اهمية توافر المقومات والمتطلبات المادية من موارد مادية وبشرية تساعد فى نجاح عمل الجمعيات الاهلية فى القيام بدورها التنموي لأفراد المجتمع المحلى، وتقديم الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية والاقتصادية، بفاعلية للفئات الضعيفة فى المجتمع المحلى.

**٥- المتطلبات الاتصالية اللازم توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.**

جدول رقم (٨) يوضح المتطلبات الاتصالية لنجاح لجان المصالحات فى حل النزاعات ن= (٢٤)

| م | المتطلبات الاتصالية | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | يوجد فى لجان المصالحات الشعبية نظام للتواصل والاتصال وارسال الرسائل بين أعضاء لجان المصالحات | ١,٣٠ | ٠,٤٦ | ٧ |
| ٢ | يتوافر نظام للتواصل مع اعضاء الجان المصالحات بالمراكز والمدن الاخري | ١,٤٤ | ٠,٥٠ | ٥ |
| ٣ | سهولة التواصل مع الاجهزة الامنية فى الدولة لحضور اجتماعات لجان المصالحات عندما تستدعى الحاجة | ١,٥٢ | ٠,٤٩ | ٢ |
| ٤ | يواجد حوار مجتمعى بناء مع أفراد المجتمع المحلى وبين لجان المصالحات | ١,٣٨ | ٠,٥١ | ٦ |
| ٥ | سهولة التواصل مع اطراف النزاع للجلوس والتشاور | ١,٤٦ | ٠,٤٩ | ٤ |
| ٦ | يوجد استجابة سريعة لأطراف النزاع عند طلب عقد اجتماعات طارئة | ١,٥٣ | ٠,٥٢ | ١ |
| ٧ | يتوافر تقنيات معلوماتية وتكنولوجية فى عمل لجان المصالحات | ١,٤٨ | ٠,٥٣ | ٣ |
| | البعد ككل | ١,٤٣ | ٠,٤٩ | منخفض |

- تشير نتائج جدول رقم (٨) أن مستوي المتطلبات الاتصالية الواجب توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية مستوي منخفض حيث بلغ المتوسط الحسابى (١,٤٣) والانحراف المعيارى قدرة (٠,٤٩)، وهو مستوى منخفض، يدلل على اهمية العمل مع أعضاء لجان المصالحات لتعزيز وتقوية المتطلبات الاتصالية مع كل من كل من المسئولين، وأطراف النزاع وأفراد المجتمع المحلى، حيث لكل منهم دوره فى المساهمة فى حل النزاع القائم.
- وجاء فى الترتيب الاول للمتطلبات الاتصالية اللازم توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية عبارة يوجد استجابة سريعة لأطراف النزاع عند طلب عقد اجتماعات بمتوسط حسابى بلغ (١,٥٣) وانحراف معياري (٠,٥٢)، وفى المرتبة الثانية عبارة سهولة التواصل مع الاجهزة الامنية فى الدولة لحضور اجتماعات لجان المصالحات عندما تستدعى الحاجة بمتوسط حسابى بلغ (١,٥٢) وانحراف معياري قدرة (٠,٤٩)، وفى المرتبة الثالثة عبارة يتوافر تقنيات معلوماتية وتكنولوجية فى عمل لجان المصالحات بمتوسط حسابى بلغ (١,٤٨) وانحراف معياري قدررة (٠,٥٣)، بينما جاء فى الترتيب

الاخير من المتطلبات الاتصالية اللازم توافرها لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية عبارة يوجد فى لجان المصالحات الشعبية نظام للتواصل والاتصال وارسال الرسائل بين أعضاء لجان المصالحات بمتوسط حسابى بلغ (١,٣٠) وانحراف معياري قدرة (٠,٤٦)، وتؤثر هذه النتائج على سرعة عمل لجان المصالحات، حيث كلما كان يتوافر نظم التواصل الحديثة، كلما كام أضل فى عقد الاجتماعات والاستجابة لطلبات أطراف التفاوض وارسال المقترحات للاعضاء وللمسئولين، والوصول لحل سريع للنزاع او الخلاف بين الأطراف.

- **وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة عودة (٢٠١٥)** حيث اكدت نتائج الدراسة على اهمية استخدام الحوار والتواصل المجتمعى فى الجمعيات الاهلية لمواجهة النزاعات القبلية بمحافظة أسوان، حيث اكدت الدراسة أن معظم الخلافات القبلية تحدث نتيجة انعدام الحوار ووسائل التواصل بين الاطراف المتنازعة، وأوصت على أهمية استخدام الحوار والتواصل المجتمعى بين الفئات المشاركة فى قضية الخلاف، للوصول الى حل مرضى لجميع الأطراف.

**جدول رقم (٩) يوضح متوسط مستوى ابعاد المتطلبات اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى**

| م | الأبعاد | المتوسط الحسابى | الانحراف المعياري | المستوي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | المتطلبات القيمية | ١,٩٨ | ٠,٨٤ | متوسط | ١ |
| ٢ | المتطلبات المعرفية | ١,٦٢ | ٠,٥٣ | منخفض | ٤ |
| ٣ | المتطلبات المهارية | ١,٦٧ | ٠,٨٤ | منخفض | ٣ |
| ٤ | المتطلبات المادية | ١,٩٦ | ٠,٨٢ | متوسط | ٢ |
| ٥ | المتطلبات الاتصالية | ١,٤٣ | ٠,٤٩ | منخفض | ٥ |
| | الأبعاد ككل | ٢,٦٦ | ٠,٤٥ | متوسط | |

- يتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى أبعاد المتطلبات الواجب توافرها فى لجان عمل المصالحات الشعبية لفض النزاعات بالمجتمع المحلى، جاءت بمستوي متوسط حيث بلغ المتوسط المرجح للمتطلبات (٢,٦٦) وانحراف معياري (٠,٤٥)، وتؤكد هذه النتائج على قيام لجان المصالحات بعملها فى حل النزاعات فى ضوء امكانياتها ومواردها المتاحة، وتدلل هذه النتائج على أهمية تدعيم لجان المصالحات بالمعارف والمهارات الخاصة بالوساطة والتفاوض، حيث جاءت المتطلبات القيمية فى المرتبة الاولى بمتوسط حسابى بلغ (١,٩٨) وانحراف معيارى (٠,٨٤)، وتوفر المتطلبات المادية جاءت فى

المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (١,٩٦) وانحراف معياري (٠,٨٢)، وفى المرتبة الثالثة جاءت المتطلبات المهارية بمتوسط حسابى (١,٦٧) وانحراف معياري (١,٨٤)، وجاءت المتطلبات المعرفية فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (١,٦٢) وانحراف معياري (٠,٥٣)، وجاء فى المرتبة الاخيرة المتطلبات الاتصالية بمتوسط حسابى (١,٤٣) وانحراف معياري (٠,٤٩)، وهذه النتائج تدلل على اهمية التركيز على الجانب المعرفى والمهارى لاعضاء لجان المصالحات الشعبية حتى يكون عملهم أكثر فاعليه، فمن الضروري العمل على تنظيم الندوات والدورات التدريبية لاكساب اعضاء لجان المصالحات بالمعارف والمهارات الخاصة بفن أدارة النزاع والتفاوض مع الاطراف المباشرة والغير مباشرة المرتبطة بموقف النزاع، وهذا ما ياكدت علية كثير من نتائج دراسات والبحوث السابقة على أهمية توفير المعارف المرتبطة بموقف النزاع من جهة، ومعارف خاصة بعملية الوساطة والتفاوض، مع اكسابهم المهارات وفن الحوار سواء مع أشخاص او مؤسسات رسمية او اهلية، من أجل نجاح فاعلية عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.

**أحد عشر: النتائج العامة للدراسة:**

١- توصلت نتائج الدراسة بأن الغالبية العظمى من مفردات الدراسة من الذكور بنسبة بلغت (٨٧,٥%)، واكثرهم يمتهنون مهنة التعليم بنسبة بلغت (٢٧%)، بمتوسط اعمار بلغ (٥٩,٧)، ومتوسط خيرة ميدانية فى حل النزاعات بلغ (١٣,٨)، واكدت نتائج الدراسة أن اهم صور النزاع التى يتم الفصل فيه هى نزاعات الثأر بنسبة بلغت (٥٠%).

٢- بالنسبة لمدى توفر المتطلبات اللازمة لنجاح عمل لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى، جاءت توفر المتطلبات القيمية فى الترتيب الاول بمتوسط حسابى متوسط بلغ (١,٩٨)، وذلك أرتباطا بالعادات الموروثه فى المجتمع الريفى من احترام وتقبل قيم وعادات وتقاليد ومعتقدات الاخرين، وتقبل طبيعة الخلاف والفصل فيه تحقيقا للمصلحة العامة فى المجتمع، وجاءت المتطلبات المادية فى المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (١,٩٦)، وقد يرجع ذلك لاقتناع اعضاء لجان المصالحات باكتفائهم الذاتى وعدم الاحتياج الى تبرعات مالية، حيث يكون هدفهم الاساسي هو حل النزاع والخلاف، وفى المرتبة الثالثة جاءت المتطلبات المهارية بمتوسط حسابى (١,٦٧)، حيث يعتمد كثير من أعضاء لجان المصالحات على مهرات الحوا والاقناع الموروثه من الاباء

والاجداد، دون المعرفة العلمية الحديثة للمهارات الجديدة فى التفاوض والوساطة فى حل النزاعات، وجاءت المتطلبات المعرفية فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى (١,٦٢)، مما يدل على اهمية التركيز على تزويد اعضاء لجان المعرفة بالمعارف والبيانات والمعلومات الحديثة عن التفاوض والوساطة فى حل النزاعات، وجاء فى المرتبة الاخيرة المتطلبات الاتصالية بمتوسط حسابى (١,٤٣)، مما يستدعى الاهتمام من قبل اعضاء لجان المصالحات بتقوية وسائل التواصل والاتصال مع كل من المسئولين وأطراف النزاع، وايضا أفراد المجتمع، للمساهمة بشكل افضل واسرع فى حل النزاع الذي يوثر بالسلب على جميع الاطراف المرتبطة مباشره، او بطريقة غير مباشره بموقف النزاع، وهذا ما أكدت علية نتائج الدراسات والابحاث السابقة، على اهمية حل النزاعات لما تنتج عنه من أثار سلبية ومخاطر على كل من الافراد والجماعات والمجتمع ككل.

**أثنا عشر: الصعوبات التى واجهت إجراء الدراسة:**

من أهم الصعوبات التى واجهت الباحث أثناء إجراء الدراسة هو عدم موافقه البعض من أعضاء لجان المصالحات بمركز ديروط على القيام بالدراسة ورفضها تخوفا من الناحية الأمنية، حيث إعتقد البعض بان الدراسة تتكلم عن المشكلات الطائفية او الدينية، وطلب البعض موافقة الجهات الأمنية لإجراء الدراسة، وتم حل نقطة الخلاف هذه من خلال الاجتماع مع السيد مأمور مركز ديروط بصفتة وإعتباره عضو هاما فى لجان المصالحات والذى رحب بالفكرة وتم التواصل مع باقى الاعضاء وشرح فكرة وهدف الدراسة الأساسية، ومن ثم تم أخذ موافقتهم على إجراء الدراسة.

**ثلاثة عشر: رؤية عمل مقترحة من منظور طريقة تنظيم المجتمع لبناء المتطلبات الاساسية لنجاح عمل لجان المصالحات فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى:**

**اولا: الاسس التى تقوم عليها بناء الرؤية المقترحة**

١- الكتب والتراث النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصا، التى تناولت موضوع الوساطة الشعبية والتفاوض، لحل الخلافات.

٢- نتائج الدراسات والابحاث السابقة التى أكدت على خطورة قضية النزاعات بمختلف انواعها على عملية التنمية بالمجتمع، واهمية توفير كافة المتطلبات والمقومات الاساسية لحل الخلافات والنزاعات.

٣- نتائج الدراسة الحالية التى ركزت على اهمية موضوع لجان المصالحات الشعبية فى المحافظات والمدن ودورها الهام فى حل النزاع، واهمية توفير كافة المتطلبات والمقومات الاساسية لمساعدة لجان المصالحات الشعبية فى القيام بدورها على أفضل طريقة بالمجتمع.

٤- الاستفادة من مقابلة الخبراء فى العمل الاجتماعى والاكاديمى والقيادات الشعبية والتنفيذية، واعضاء لجان المصالحات والوساطة بمحافظة اسيوط للوقوف على اهم المتطلبات التى تحتاج اليها لجان المصالحات لحل النزاعات.

٥- الاستفادة من التجارب المحلية والدولية فى موضوع الوساطة وحل النزاعات وأخذ ما يناسب وما يتلائم مع عادات وتقاليد المجتمع المصري.

٦- الاستفادة من التراث النظري لطريقة تنظيم المجتمع وما تحتوية من تكنيكات واستراتيجات واساليب خاصة بالتفاوض وفض النزاعات بين الافراد والجماعات والمجتمعات.

**ثانيا: أهداف الرؤية المقترحة:**

يتمثل الهدف الاساسى للرؤية المقترحة هى محاولة الوصول الى رؤية مقترحة من منظور طريقة تنظيم المجتمع يمكن من خلالها للمهنين والمختصيين الاكاديمين واعضاء لجان المصالحات الشعبية فى تحديد المتطلبات الاساسية التى يجب ان تتوافر فى لجان المصالحات الشعبية حتى تكون هذه المتطلبات مرجعا لنجاح وفاعلية عمل لجان المصالحات، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال القيام بما يلى:

١- زيادة المسئولية الاجتماعية لاعضاء لجان المصالحات الشعبية فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.

٢- تكثيف أجراء بحوث قياسات عائد التدخل المهنى للباحثين والمختصيين، حول عمل لجان المصالحات الشعبية.

٣- دعم العلاقة المجتمعية بين اعضاء لجان المصالحات وبين أفراد المجتمع المحلى، للاستفادة من موارد وامكانيات المجتمع باعتبارة الداعم الاول للجان المصالحات.

٤- اجراء المزيد من الدراسات والبحوث التى تختص بتناول معرفة كل ما هو جيدد وحديث حول معارف ومعلومات الوساطة والتفاوض لحل النزاعات بمختلف أنواعها.

٥- زيادة دافعية اعضاء لجان المصالحات على اهمية الاخذ بكل ما هو جديد وحديث فى مجال الوساطة وحل النزاع، لمواكبة التغيرات المجتمعية المحلية والدولية.

٦- تأكيد على قيم السلام الاجتماعى والمساواة بين الجميع، لمواجهة النزاعات والعمل على حلها.

**ثالثا: إستراتيجيات المهنية المستخدمة فى الرؤية المقترحة:**

١- استراتيجة تغيير السلوك: من خلال التاكيد على القيم الايجابية التى تهدف الى نبذ العنف والخلافات بين أفراد المجتمع المحلى، والعمل على تعديل سلوكيات والاتجاهات السلبية مثل العنصرية والتعصب والاخذ بالثأر، من خلال تعزيز أليات الحوار والتواصل مع جميع فئات المجتمع.

٢- استراتيجية التعليم والتدريب: ويتم من خلالها تنمية المعارف والمفاهيم والحقائق عن مخاطر النزاعات المجتمعية من ناحية، وعن المعراف الجديدة فى التفاوض والوساطة لحل النزاعات، والعمل على اكساب اعضاء لجان المصالحات بمهارت التفاوض والمشورة الفنية والوساطة، وتعزيز اداء عمل اعضاء لجان المصالحات.

٣- استراتيجية الاقناع: من خلال اقدرة على أقناع اعضاء لجان المصالحات بأهمية المتطلبات الممعرفية والمهارية للقيام بعملهم بطريقة أفضل، والعمل مع أفراد المجتمع المحلى واقناعهم بخطور موقف النزاع وما يترتيب عليها من تهديد لاستقرار وتماسك المجتمع ككل.

٤- استراتيجية الاتصال الفعال: من خلال التنسيق والاتصال مع لجان اخري لفض النزاعات بالممحافظات وتبادل المعلومات والمعراف حول طرق فض النزاعات، كذلك التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الاهلية الموجودة فى المجتمع المحلى لتبادل المعلومات والبيانات، حول خطورة قضايا الخلاف والنزاعات المحلية، ولعمل جلسات حوار مجتمعى بين جميع الاطراف المرتبطة بموقف النزاع للوقوف على حل مشترك يرضى جميع الاطراف.

**رابعا: الادوات التى تستخدم فى الرؤية المقترحة:**

١- **الندوات والاجتماعات:** يتم من خلالها استضافة الخبراء والمتخصصين فى مجال الوساطة والتفاوض وحل النزاعات لتوضيح الفوائد والمزايا التى تعود للجان المصالحات حول الاخذ بالطرق الحديثة فى التفاوض وادارة موقف النزاع، ولتوعية أفراد المجتمع من المخاطر الناتجة عن النزاعات والخلافات.

٢- **المناقشة الجماعية:** تعمل على فتح حوار مهنى مع أعضاء لجان المصالحات الشعبية لشرح المعارف والمفاهيم المتجددة حول التفاوض وادارة النزاعات، والتحدث حول مهارات العمل التفاوضى وكيفية اكساب وتنمية هذه المهارات.

٣- **استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة:** مثل إمكانية بناء مواقع وصفحات على شبكة الانترنت ووسائل التواصل االجتماعى، خاصة بعمل لجان المصالحات، لتعريف المجتمع والمسئولين باهداف وعمل اللجنة، والتعرف على مزاياها وما تقوم به من اعمال ونتائج، لتوفير الدعم المعنوى والمادى للجنة.

٤- **الدورات التدريبية:** لاعضاء لجان المصالحات لتنمية معارفهم واكسابهم المهارات اللازمة لنجاح عملهم فى حل النزاعات بالمجتمع المحلى.

٥- **ورش العمل:** لإتاحة الفرص أمام المشاركيم من اعضاء لجان المصالحات فى التفكير الابداعى والنقدى فى ايجاء حلول للنزاعات من جهة، ومن جهة أخرى تحديد المتطلبات الاساسية لعمل اللجنة.

٦- **المحاضرات العلمية:** لتقديم النماذج والتجارب المحلية والدولية فى فض النزاعات التى تم معالجتها بمعارف ومهارات الوساطة وفن التفاوض.

٧- **المقبلات:** مع كل من القيادات الشعبية والتنفيذية فى المجتمع المحلى للوقوف على أسباب النزاعات ووضع خطط طويلة لتحديد ما يلزم من عمل لنجاح اعضاء لجان المصالحات فى القيام بدورهم.

**خامسا: الأدوار المهنية التى يقوم بها المنظم الاجتماعى فى الرؤية المقترحة:**

١- **دور المنمى:** يقوم المنظم الاجتماعى من خلاله تنمية معارف ومعلومات اعضاء لجان المصالحات بأهمية توفير المتطلبات والقدرات اللازمة فى اللجنة لحل النزاعات.

٢- **دور المخطط:** يقوم المنظم الاجتماعى بالتخطيط لعمل الندوات والاجتماعات والبرامج التدريبية التى تساهم فى تزويد اعضاء لجان المصالحات بالمعارف والمعلومات اللازمة حول تحديد المتطلبات والقدرات التى تحتاج اليها اللجنة لحل النزاعات.

٣- **دور المنسق:** يهدف المنظم الاجتماعى من خلاله إلى التنسيق بين اللجان المختلفة لحل النزاعات على مستوى المحافظة للتنسيق فيما بينهم وتبادل الموارد والمساعدة فى تفهم قضايا الخلاف المشتركة للوصول الى حل سلمى يرضى الاطراف.

٤- **دور الخبير:** من خلاله يساعد المنظم الاجتماعى أعضاء لجان المصالحات بكيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، كأحد المتطلبات الأساسية للمساعدة فى نجاح عمل اللجنة.

٥- **دور المرشد:** يقوم المنظم الاجتماعى من خلاله بتوفير البيانات والاحصاءات الصحيحة عن قضايا النزاع من جهة، ومن جهة اخري الاحصاءات التى تؤكد على اهمية متطلبات نجاح عمل لجان المصالحات.

**مراجع الدراسة:**

ابن منظور (١٩٩٧). لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي

أبو المجد، محمد السيد (٢٠٠٨). دراسة تقويمية لممارسة بعض المهارات المهنية للاخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الاسرة، بحث منشور مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٢٥) الجزء (٤)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أبو زيد، احمد (٢٠٠٧). العوامل المؤثرة لظاهرة الثأر فى الاقليم الجنوبى، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أحمد، السيد مغازى (٢٠٠٦). دور المنظم الاجتماعى فى فض التنازع بين جماعات المجتمع المحلى، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، عدد (٢٠) الجزء (١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أحمد، محمد عماد (٢٠٠٧). الثأر عند العرب مقارنا بالقصاص بالشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة اسيوط.

بدوى، هناء حافظ & محمد، عبد الفتاح (٢٠٠٠). الأسس النظرية لطريقة تنظيم المجتمع، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

بدوي، أحمد زكى (١٩٩٧). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

البريري، احمد محمد حسن (٢٠١٣). جدارات الوسطاء الشعبيين والمنظمين الاجتماعيين فى حل النزاعات المجتمعية: دراسة كشفية لعينة من أعضاء اللجان العرفية لحل النزاعات المجتمعية

بمحافظة اسيوط، بحث منشور مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٣٥) الجزء (٩)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

حافظ، نجوى (٢٠١٦). الصلح والتصالح فى المنازعات الجنائية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

حبيب، جمال شحاتة & حنا، مريم ابراهيم (٢٠١٦). نظريات ونماذج التدخل المهنى على مختلف انساق ومستويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

حبيب، جمال شحاتة (٢٠٠٨). قضايا وبحوث واتجاهات حديثة فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

حبيب، جمال شحاتة (٢٠١١). الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعى، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث.

دراسة مطبقة على جمعيتي الهلايل والدابودية بأسوان، بحث منشور فى مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٤)، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

الرازي، محمد ابى بكر عبد القادر (١٩٩٩). مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربى.

راغب، اسماء محمد (٢٠٠٨). الثقافة التقليدية وظاهرة الثأر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة سوهاج.

السكري، احمد شفيق (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

شداد، محمد احمد قاسم (٢٠١٦). الحرب والنزاعات المسلحة وأثرها على حقوق الانسان فى الشريعة الاسلامية والقانون الدولى دراسة مقارنة اليمن نموذجا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ملايا، كولالمبور.

الصمادى، زياد (٢٠٠٩). حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الاردنى، برنامج دراسات السلام الدولى، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة.

صيام، شحاتة (٢٠٠٩). علم أجتماع العولمة، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع.

صيام، عزة (١٩٩٤). مشاركة كبار السن فى ادارة شئون القرية مع إشارة خاصة إلى اساليب حل النزاع، مؤتمر القرية المصرية، الواقع والمستقبل.

عبد البارى، رشا محمود على (٢٠٢٠). التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لزيادة فاعلية لجان المصالحات الشعبية فى تسوية النزاعات المجتمعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة اسيوط.

عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٨٦). تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة.

عبد اللطيف، رشاد احمد (٢٠٠٨). مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.

عز، هناء محمد (٢٠١٠). استخدام الجمعيات الاهلية للحوار المجتمعى للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، بحث منشور مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٢٩) الجز (٣)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

علاء الدين، شيماء (٢٠١٦). التوتر الطائفى فى المجتمع المصري وانعكاسة على التماسك الاجتماعى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الاسكندرية.

على، ماهر أبو المعاطي (٢٠١٢). الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

على، محمد بدر صابر (٢٠١٩). متطلبات تطبيق معايير النموذج الأوروبي للتميز المؤسسي بالمنظمات الأهلية كمدخل لتحسين أداء المنظمة من منظور تنظيم المجتمع، بحث منشور المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد (١٥) الجزء (١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة اسيوط.

عمر، احمد مختار (٢٠٠٩). معجم اللغة العربية المعاصر، القاهرة، عالم الكتاب.

عودة، عبدالله على عبدالله (٢٠١٥). استخذام الحوار المجتمعى بالجمعيات الأهلية لمواجهة النزاعات القبلية

قاسم، أمانى محمد رفعت (٢٠١٥). واقع استخدام الأخصائي الاجتماعي للمهارات المرتبطة بالوساطة في تسوية النزاعات الأسرية بمحكمة الأسرة، بحث منشور فى مجلة الخدمة لااجتماعية، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، العدد (٥٤)، القاهرة.

القاضى، رامى متولى (٢٠١٣). المصالحات الشرطية، دراسة تحليلية لدور الشرطة فى حل النزاعات الجنائية، كلية الشرطة، جمهورية مصر العربية.

الكوادى، حنان عبد الله (٢٠١٣). الامن الاجتماعى وتأثيرة على التربية فى ضوء التحديات المعاصرة، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

مبارز، صقر محمد صقر (٢٠١٩). تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الوادى الجديد فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع المحلى، بحث منشور مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد (١١٧)، الجزء (١).

محمد، احمد فاروق (٢٠١٢). تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية فى إدارة النزاع على حياز الاراضى والموارد الطبيعية، بحث منشور، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

محمد، كرم شوقى (٢٠٠٩). دور السلطة فى انهاء الخصومات الثأرية فى صعيد مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة سوهاج.

محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٣). ممارسة تنظيم المجتمع فى الاجهزة والمنظمات الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

مختار، عبد العزيز عبدالله (١٩٩٥). طرق البحث للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

منصور، مؤيد تيسير (٢٠١١). دور الوساطة التوفيقية فى تسوية النزاعات المجتمعية فى الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ادارة الاعمال، الاردن.

نصر، سميحة محمد (٢٠٠٤). الثأر فى بيت علام، المؤتمر السنوى السادس للتنمية فى صعيد مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

Andrew, john's (1999). Use of mediation in intermunicip al dispute resolution, Ph.D. School of Geography and Geology McMaster University.

Burton, john (1990). Conflict reading in management and resolution, center for conflict analysis, George Mason University, USA.

Family and Conciliation Courts Review, McMaster University.

Fisher, Simon (2011). Working with conflicts skills and strategies for action, zed books, and critical lessees.

Forrest S, molten (2010). Mediation and the Process of Family Law Reform.

Hobbs, Thomas J, (2014). Exploring leadership styles from a mediator's perspective: A phenomenological study examining four specific organizational leadership styles and their relationship to four mediation styles as summarized by Leonard L Risking, Pepperdine University.

Maria G, Adriana H (2006). Land tenure alternative conflict management, land tenure service rural development division food and Agricola ture organization of the UN, Rome.

Marinova, Diana S. (2008). Neutrality in mediation hearings: Managing the mediation process without bias, Ph.D., Georgetown University.

Per Kare sky (2003). Land tenure conflicts: Suitable for Mediation? In: 2nd Flgregional Conference, Marrakech, Morocco.

Wilson, Carrie (2006). Factors Affecting individuals decision to use community median on, Review of policy Research, volume 23 number 4.